

PROVISIONAL

APR 20 1993

S/PV.3201
19 April 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأولى بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الاثنين، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد ماركر	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فوروتسوف
	اسبانيا	السيد يانيز بارنوينو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد دوراني
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هاني
	نيوزيلندا	السيد أوبراين
	بنغلاديش	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2 of the United Nations plaza, 2, 0750. مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأدني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، البحرين، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجزائر، جزر القمر، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السنغال، السويد، سيراليون، قطر، كرواتيا، كندا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النمسا يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت. نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كارديناس (الأرجنتين)، والسيد أبو عودة (الأردن)، والسيد نزهدي (أفغانستان)، والسيد أيا لاسو (اكوادور)، والسيد شكورتي (ألبانيا)، والسيد غرافزو رانتزاو (ألمانيا)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد سوغارغا (اندونيسيا)، والسيد باتيوك (أوكرانيا)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كولينز (أيرلندا)، والسيد شيالويا (إيطاليا)، والسيد عبد الغفار (البحرين)، والسيد باشوفسكي (بلغاريا)، والسيد بوركوغلو (تركيا)، والسيد حديد (الجزائر)، والسيد مؤمن (جزر القمر)، والسيد هاكودسن (الدانمرك)، والسيد فويتشو (رومانيا)، والسيد تورك (سلوفاكيا)، والسيد سيسبي (السنغال)، والسيد أوزفالد (السويد)، والسيد كوروما (سيراليون)، والسيد النعمة (قطر)، والسيد دروبنجاك (كرواتيا)، والسيدة فريشيت (كندا)، والسيد سيموتيس (ليتوانيا)، والسيد كاميليري (مالطة)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد حسن (مصر)، والسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية)، والسيد هوهنفلنر (النمسا) مقاعد إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وتلقت أيضا طلبا مؤرخا ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣

من السفير دراغومير جوكيتش لمخاطبة المجلس. وأقترح، بموافقة المجلس، دعوته لمخاطبة المجلس خلال مناقشة البند المعروض عليه.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأبني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ من ممثل تركيا هذا

نصها:

"أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن توجيه دعوة إلى سعادة السفير السيد انجين أنساي المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة ليتكلم أمام المجلس بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت وذلك في سياق نظر المجلس في البند المدرج حالياً على جدول أعماله."

هذه الرسالة نشرت باعتبارها الوثيقة S/25615.

إذا لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السفير أنساي بموجب

المادة ٣٩.

بما أنه لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن بناءً على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

المتكلم الأول المدرج في قائمة المتكلمين هو ممثل البوسنة والهرسك وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أمتدحكم، سيدي

الرئيس، على الطريقة القديرة التي تقودون بها أعمال المجلس.

أود أيضاً أن أعبر عن تقديري لجماعة بلدان عدم الانحياز في المجلس على جهودها العازمة وأن

أبدي إعجابي بمنسقتها الحالي، صاحب السعادة السفير ديفغو أريا، على حنكته القديرة.

إن إبادة الجنس والعدوان لغظتان قويتان في أية لغة وفي أي شكل ينطق بهما. إنهما ينقلان صورة

تهز مشاعر البشر المتمدينين وتثير الرعب في نفوسهم. إنها الصور التي تأتي من البوسنة والهرسك في

هذه الأيام.

كما أنهما لغظتان تؤكدان اعتبارات قانونية قوية. إن هناك التزاماً على مجتمع الأمم باتخاذ خطوات

فعالة من أجل الوقف الفوري للأعمال التي تمثلها هاتان اللغظتان. ومن الواضح أن هذا هو السبب الذي

يجعل بعض أعضاء المجلس يتحاشون استخدام هاتين اللغظتين. ومن المضحك على نحو مأساوي

أن القرارات والبيانات تصاغ على نحو يصف الأفعال، لكنه يتجنب على نحو دقيق وأمين ذكر هاتين اللغظتين. إن هاتين اللغظتين تعبران عن الواقع في البوسنة والهرسك، مهما بذلت المحاولات لاستبعادهما من أي قرار أو بيان يتعلق بالبوسنة والهرسك.

وحتى المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا شكل على نحو يبعد الأثر القانوني لهاتين اللغظتين ويعيد تعريف العدوان وإبادة الجنس ضد شعب البوسنة والهرسك. وكان من قبيل الأولوية إعادة توصيف المشكلة لتناسب الحلول المطروحة بدلا من تعديل الحلول لكي تتصدى فعلا للمشكلة التي لا يمكن تجنبها.

الآن وقد بدا أن خطة فانس - أوين قد ضاعت جدواها في تغطية فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته، فإن أولئك الذين دعوا للخطة بكل حماس، يستسهلون الآن التخلي عما تمثله من رؤية. ومن المناقشات أننا، نحن الذين نعرف كل المعرفة عيوب الخطة، نتمسك بها كأداة لازمة لمستقبل أفضل. إن الأمور التالية لا مفر منها ومحاولات تجنبها تفاقم المشكلة: إن الصرب والجبل الأسود يقومون بعدوان ضد جمهورية البوسنة والهرسك. ومحكمة العدل الدولية وصفت ذلك بأنه إبادة للجنس. ومجلس الأمن أخفق في الوفاء بمسؤوليته لوقف العدوان وإبادة الجنس.

إن مجتمع الأمم التقى معا في الأمم المتحدة وأخضعت أمم فرادى نفسها لحكم القانون من أجل تحقيق مزيد من السلم والأمن. إن الأمم لا تقبل بتقييد سيادتها لكي تخضع للنزوات السياسية للأقوى في تفسير القانون الدولي على نحو انتقائي. إن النظام العالمي الجديد لا يصح تعريفه على أساس المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقلة.

إن جهود جماعة عدم الانحياز في المجلس وسائر أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين في حثها على الاعتماد السريع للقرارين ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٩٩٣)، وفي دعوتها إلى رد مسؤول قانونيا وأخلاقيا على إبادة الجنس والعدوان ضد البوسنة والهرسك، تتسق تماما مع روح هذه الهيئة النبيلة، ومبادئ القانون الدولي وعلة وجود مبدأ تقييد السيادة.

إن جمهورية البوسنة والهرسك تؤيد بقوة أحكام القرار ٨١٩ (١٩٩٣) في هدفه الرامي إلى إيجاد منطقة آمنة في مدينة سريبرينيتسا وما حولها. كذلك فإننا نقدر دوافع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في جهودهما فيما يتعلق بسريبرينيتسا.

مع ذلك نحذر من أن الأفراد العسكريين والقائمين بالأعمال الإنسانية لا يصح أن يعهد إليهم بالتزام صنع القرار السياسي. قد يكون ذلك ملائماً بالنسبة لبعض أعضاء مجلس الأمن تجنباً للمسؤولية، لكن هذا يشوه مبادئ الأمم المتحدة ذاتها.

إن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وفقاً لولايتها الحالية في البوسنة والهرسك، لا يمكن إلا أن تحقق رغبات المعتدي القوي على حساب الضحية الأضعف. لا يصح السماح للأمم المتحدة بمساعدة المعتدين في تحقيق أهدافهم والحصول على شرعية سياسية.

إننا نناشد مجلس الأمن والأمانة العامة أن يضمننا التنفيذ والإنفاذ الكاملين لتوجيهات المجلس بموجب القرار ٨١٩ (١٩٩٣). وفي واقع الأمر إذا كان هناك تصور لاستسلام القوات البوسنية في سربرينيتسا فإن هذا سيكون استسلاماً من الأمم المتحدة لقوات العدوان.

لقد بات واضحاً أن الولاية الحالية لعمليات الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك ليست كافية أو ملائمة. ونحن نمتدح ونشكر الرجال والنساء الشجعان الذين يحاولون ببسالة تقديم المساعدة تحت راية الأمم المتحدة. إن المسكنات والحلول المؤقتة علاج مؤقت مناسب لبعض الجراح لوقف النزيف، لكنها تصبح غير ذات أهمية إذا سمحت بحدوث جراح أكبر. والمساعدة المؤقتة إذا ما طبقت بشكل دائم يمكن أن تصبح بشكل تدريجي معاكسة إذا استخدمت للتغطية على ضرورة الحصول على علاجات طويلة الأمد. إننا نؤيد تمام التأييد مشروع القرار الخاص بالبوسنة والهرسك المقدم من جماعة بلدان عدم الانحياز في المجلس. إن أحكامه هي الأمل الوحيد في السلام أو في تسوية تفاوضية لأنه يتصدى فقط لسبب الحرب ضد أمتنا ومن ثم يمكن أن يهيئ البيئة اللازمة لوضع حد للعدوان من جانب واحد.

ومن الأهمية بنفس القدر التنويه إلى أن الإجراءات التالية سوف تنقذ الأرواح الآن وفي الأمد الطويل: أولاً، القيام بكل الوسائل الممكنة بالسيطرة الفعالة على الأسلحة الثقيلة أو تحييدها؛ وثانياً، وقف خطوط الإمدادات من الصرب والجبل الأسود التي تمر عن طريق امتنا؛ وثالثاً، إيضاح أن الحظر على الأسلحة لا ينطبق على قوات الدفاع في جمهورية البوسنة والهرسك.

وإذا كانت هذه التدابير تعتبر خطراً غير مقبول على موظفي الأمم المتحدة المفوضين بالعمل حالياً ولبعثتهم الحالية، فإن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك تطالب بوضوح أن تعدل هذه البعثات على نحو مناسب وأن يتخذ موظفو الأمم المتحدة الإجراءات الوقائية وأن ينسحبوا إذا لزم الأمر.

من المفارقات حقا أنه في الذكرى السنوية الخمسين لانتفاضة غيتو وارسو وخيانة الذين حكم عليهم بالموت، لا يزال شعب آخر مهدد بإبادة الجنس ينتظر الرد الضروري. إبادة الجنس والعدوان: إن الجهود الرامية لتفادي هذه الكلمات محاولة مستمرة لتجنب المسؤولية. ولا يمكن أن تكون هناك سلطة بغير مسؤولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية البوسنة والهرسك على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوركوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سعادتني البالغة أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. إنكم خبير محنك في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولكم سجل من المنجزات في هذا الحقل. ونحن متأكدون من أنه تحت قيادتكم سوف سوف يؤدي مجلس الأمن مهامه بنجاح. كما أود أن أشيد بالسفير أوبراين، ممثل نيوزيلندا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

يتأثر وفدي تأثرا عميقا بالبيان الذي أصدرتموه في جلسة المجلس في ١٧ نيسان/أبريل، بالنيابة عن المجلس، بسبب الوفاة المفاجئة لصاحب الفخامة السيد تورغوت أوزال رئيس جمهورية تركيا. ولقد تكبدنا خسارة كبيرة. وقد أبلغت عبارات المواساة إلى الحكومة التركية وإلى أسرة الرئيس الراحل. وأود أن أعرب لكم عن امتناننا وشكرنا المخلص لمشاركتكم لنا في الحزن الذي أصاب تركيا حكومة وشعبا.

السيد الرئيس، بهذه المناقشة العلنية نحن مدينون في المقام الأول لكم ولأعضاء حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن وفريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي الخاص بالبوسنة والهرسك. طلب فريق الاتصال في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الصادرة بوصفها الوثيقة S/25607، عقد جلسة رسمية عاجلة لمجلس الأمن تشهد مناقشة علنية، من أجل أن تتمكن جميع الدول غير الأعضاء من الإعراب عن قلقها وسخطها إزاء ما يحدث حاليا في البوسنة والهرسك الشهيدة.

وإننا نشيد بالسيد فانس واللورد أوين، الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني

بيوغوسلافيا سابقا، على الجهود الدؤوبة التي بذلها. كما يود وفدي أن يثني على قوة الحماية

التابعة للأمم المتحدة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية على جهودها التي بذلتها لخدمة ملايين البشر في ظروف صعبة للغاية.

إن دولة عضوا في الأمم المتحدة، كانت فيها جميع الطوائف الإثنية والدينية تعيش عبر القرون في كنف التسامح والوثام، قد مزقت أمام أعين المجتمع الدولي على مدى أكثر من سنة حتى الآن. ويهدد السكان المسلمون في الواقع بالإبادة، ويستمر العدوان الصربي، المذابح اليومية والنهب المتعمد للسكان المدنيين، والترحيل القسري والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويشهد أوار الحملة الصربية الشنيعة "التطهير الإثني" والإبادة.

ورغم الأحوال التي لا يمكن وصفها التي عانى منها شعب الرئيس أليجا عزت بيغوفيتش، بالنيابة عن حكومة البوسنة، وقع هذا الرئيس في ٢٥ آذار/مارس الماضي وثائق خطة السلم التي تتعلق بالبوسنة والهرسك والتي وضعها رئيسا اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. إن الرئيس عزت بيغوفيتش، بقبوله الخطة في ظروف العدوان والإبادة، قد أبدى شجاعة لافتة للنظر وأظهر تمسكه المخلص بالسعي من أجل إيجاد حل سلمي.

ويؤيد وفدي النقاط التالية التي طرحها على نحو سليم رئيس جمهورية البوسنة والهرسك بالتوقيع على الخطة. أولا، ينبغي أن يوقع المعتدي الصربي على الخطة خلال وقت معقول؛ وثانيا، ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات فعالة للتأكد من تنفيذها؛ وثالثا، ينبغي أن يتوقف العدوان فورا.

لقد مضت أربعة أسابيع تقريبا منذ وقع طرفان من الأطراف الثلاثة على خطة السلام، ومن ثم فإن الجانب الصربي هو الطرف المتبقي الوحيد الذي لم يقبلها. وأثناء ذلك الوقت أبدى المعتدون الصربيون، في عدة مناسبات أنهم لا يعتزمون توقيع الخطة وإنهاء آخر طموحاتهم الشوفينية طموحات إيجاد صربيا الكبرى. ورغم نداءات مجلس الأمن والمجتمع الدولي التي لا حصر لها، واصلوا عدوانهم، وممارسة التطهير الإثني المعقزة للنفس وسياسة الإبادة. وأن ما يحدث في سريبرينيتسا أبلغ مثال على ذلك.

لقد كانت تركيا، منذ بدء مأساة البوسنة والهرسك، تطلب إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يبدوا الإرادة السياسية، وأن يتخذوا إجراءات حاسمة وأن يوضحوا بجلاء لبلفراد وعملائها في البوسنة والهرسك أن المجلس والمجتمع الدولي سيتحملان مسؤولياتهما وسيقفان جنبا إلى جنب مع ضحايا العدوان.

ولكن للأسف، لم يكن لنداءاتنا الأثر الذي أملنا فيه لمجلس الأمن. لقد اتخذ المجلس خطوات محدودة وفائقة كانت تفتقر إلى الاقتناع. ليس هذا فحسب، بل أيضا إن الإجراءات والجزاءات التي فرضت، بدلا من أن تطبق بالكامل، قد جرى تجاهلها وانتهاكها على نحو منتظم. وإن الرد غير الكافي وغير النعال من جانب مجلس الأمن قد شجع على نحو لا شك فيه الصرب على متابعة سياستهم العدوانية "والتطهير الإثني" والإبادة.

ونظرا لأن المجلس لم يتمكن حتى الآن من مواجهة التحدي الموجه إلى المجتمع الدولي لا يزال عدد الضحايا يتزايد، وتتساقط مدن البوسنة واحدة تلو أخرى. وإن فشل الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يبدو واضحا أيضا في النداءات المؤثرة من أجل المساعدة والموجهة من جانب أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وموظفي الأمم المتحدة وأعضاء المنظمات الإنسانية التي تعمل في هذا المجال. ومن المفارقات أن تحدث هذه النكسة بينما تدرس أساليب تعزيز وتطوير الدبلوماسية الوقائية، وإعادة بناء السلم وصون السلم كجزء من مناقشة "خطة للسلم".

ونود أيضا أن نؤكد على قلقنا العميق بالنظر إلى عدد من المبادرات المؤذية التي يستغلها المعتدون الصربيون السيد ميلوسيفيتش، والسيد كارايتيتش، تحت ستار الوساطة أو المساعي الحميدة. وإننا نرحب بنتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٨ نيسان/أبريل، التي تبين على أساس مؤقت بالإجماع، أنه يتعين على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تتخذ فورا، وفقا لالتزامها بموجب اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، كل التدابير التي في وسعها اتخاذها لوقف ارتكاب جريمة الإبادة.

وأود أن أذكر، في هذا السياق، بأن توصيات منظمة المؤتمر الإسلامي بتشكيل محكمة دولية لإصدار حكم على هؤلاء المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في يوغوسلافيا سابقا منذ عام ١٩٩١ قد صدرت في الوثيقة S/25512.

يرحب وفدي بالقرار ٨١٦ (١٩٩٣) بشأن تعزيز منطقة حظر الطيران. ورغم أنها تعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها تعتبرها متأخرة وغير كافية لردع المعتدين الصربيين.

إن القرار ٨١٩ (١٩٩٢) بشأن سربيرينيتسا يقع في نفس السياق - وهو أنه تتوفر فيه النوايا الحسنة، وأنه مفيد ولكن ليست له تدابير محددة ملزمة تضمن تطبيقه. ونحن نعلق أهمية كبرى على تقرير بعثة المجلس التي ستزور البوسنة والهرسك بمقتضى الفقرة ١٢ من ذلك القرار.

إن القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، الذي يتعلق بتشديد الجزاءات ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) والذي اتخذته المجلس يوم ١٧ نيسان/أبريل - خطوة هامة أخرى. ونحن نأسف لتأخير تنفيذه. وهو رغم نقاطه الطيبة بعيد جدا عن الاستجابة لعجالة الحالة لأن وضعه في حيز التنفيذ سيتطلب بالضرورة بعض الوقت وأنه ستكون هناك دائما مخاطر انتهاكات.

لقد حان الوقت لأن يتحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن التزامهما لتنفيذ خطة فانس - أوين ويجعلها منها حلا دائما.

ولإنهاء العدوان الصربي ولاقناع المعتدي بتوقيع خطة السلام، من المطلوب أن يتخذ مجلس الأمن إجراء أكثر حسما. إن ما نتوقعه من المجلس هو إصدار قرار يتضمن العناصر التالية: أولا، تدابير تتضمن هجمات جوية ترمي إلى قطع خطوط إمدادات الوحدات شبه العسكرية البوسنية الصربية؛ وثانيا، تدابير ترمي إلى وضع الأسلحة الثقيلة الخاصة بجميع الأطراف تحت رقابة الأمم المتحدة؛ وثالثا، إذا لم تنفذ التدابير السابقة، رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة للبوسنة والهرسك.

إن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من وقف العدوان الصربي. وفي هذا السياق لا تزال تركيا تؤيد الرفع غير المشروط للحظر المفروض على توريد الأسلحة بمقتضى القرار ٧١٣ (١٩٩١). ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه في ضوء الأحوال المستمرة التي يتعرض لها السكان المسلمون وعدم قدرة الأمم المتحدة باستمرار على علاج هذه الحالة، يجب على مجلس الأمن أن يسمح للحكومة البوسنية، وهي في وضع التدني الكامل فيما يتعلق بالأسلحة، بممارسة حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس ضد معتد يهدد وجود شعبها. وما دام الطرف الصربي يواصل فرض إرادته عن طريق استخدام الأسلحة المتفوقة، فإنه لن يتجه إلى قبول خطة السلام. وإذا ما توفرت للحكومة البوسنية وسائل الدفاع عن نفسها، فإن هذا سيردع المعتدي عن اتباع سياسة قائمة على استخدام القوة وسيجعله راغبا في السلام.

طيلة أكثر من عام الآن، ظلت الحرب دائرة في البوسنة والهرسك ولا يزال من المحتمل أن يمتد الصراع إلى أجزاء أخرى في المنطقة. وفي هذه اللحظة الحاسمة توضع مصداقية مجلس الأمن موضع الاختبار الدقيق. إننا نعرف جميعا أن مجرد الإدانات والتدابير الناقصة والقرارات غير الفعالة لا فائدة

منها. يجب أن يتفق العمل الذي يقوم به المجلس مع مهمته. يجب عليه أن يقول بصراحة لبلفراد وللبوسنيين الصربيين أن صبر المجتمع الدولي قد نفذ. ويجب أن يتصرف في نهاية الأمر بقوة، لأن جبنه سيُشجع الذين من الممكن أن يكونوا معتدين - وبالفعل ان أمثلة على هذا آخذة في الظهور بالفعل. يجب على مجلس الأمن أن يصرح باستخدام القوة ضد المعتدي قبل أن يفوت الأوان. يجب عليه أن يظهر نفس التصميم الذي أظهره في مناطق أخرى عندما تدخلت الأمم المتحدة. ونأمل أن تساعد المناقشة الحالية المجلس على اتخاذ تدابير حاسمة في نهاية الأمر.

إن تركيا لا تزال على استعداد لتأييد أي عمل دولي متضافر يرمي إلى إنهاء المأساة البوسنية. ولمتابعة هذه المسألة، تدرس تركيا، مع مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي طلب عقد دورة طارئة للجمعية العامة.

إن استخدام القوة الفاشمة يجب ألا يكافأ عليه، والجرائم المرتكبة يجب ألا تظل دون عقاب، وإلا فإن سمعة المنظمة ومصادقية مجلس الأمن سينال منها نبلا قويا، وهذا بدوره سيعرض لخطر أسس نظام السلم والأمن الدوليين. وإذا تهرب المجتمع الدولي ومجلس الأمن من مسؤولياتهما في هذه اللحظة الحاسمة، فإن التاريخ سيحكم علينا ويديننا بشدة بالغة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي هو ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المأساة الانسانية التي تجل عن الوصف التي وقعت خلال الايام القليلة الماضية في شرق البوسنة والانتهاك المستمر والتجاهل التام لقرارات سابقة أصدرها مجلس الأمن عن الجانب الصربي تضطرونا إلى المشاركة في هذه المناقشة. وفي ضوء خطورة الحالة، نشعر بالامتنان للذين بادروا بالدعوة إلى إجراء هذه المناقشة.

في يوم ٢٥ آذار/مارس، وقع الرئيس عزت بيفوفيتش الأجزاء المتبقية من صفقة السلام كما أعدت في مشاورات مكثفة أجراها الرئيسان المشاركان في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. ومنذ ذلك الوقت انتضت أسابيع عديدة دون قبول الجانب البوسني الصربي للتسوية التفاوضية للصراع.

بل على العكس من ذلك، رغم الجهود الدبلوماسية المكثفة لا يزال البوسنيون الصربيون يواصلون عدوانهم العسكري، وبخاصة في شرق البوسنة، منتهكين بشكل صريح سلطة المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ورغم نداءات عديدة بتحقيق وقف نار فعال وردت في قرارات مجلس الأمن، وتأكيدات قدمها قادة القوات البوسنية الصربية، استأنفت تلك القوات القتال المرة تلو المرة. ولم تسفر الإدانات المتعددة "للتطهير الإثني" وسائر انتهاكات القانون الانساني الدولي إلا عن مزيد من الأعمال الوحشية من نفس النوع. وفي انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولجميع معايير اللياقة الانسانية ظل إيصال المساعدة الانسانية ولا يزال معوقا ومعترضا كلما اتفق ذلك مع نوايا القادة البوسنيين الصرب السياسية. ومنذ فرض الحظر على تحليق الطائرات العسكرية في المجال الجوي للبوسنة والهرسك أبلغت قوة الأمم المتحدة للحماية عن وقوع أكثر من ٥٠٠ انتهاك. وعندما بدأ أخيرا فرض حظر الطيران على المنطقة، كان رد فعل الجانب البوسني الصربي هو القصف الثقيل للمدنيين العزل في سريبرينيتسا وسراييفو. لقد انتوى بالتالي بجرأة أن يظهر للعالم ولمجلس الأمن مرة أخرى موقفه الذي يتسم بالتحدي لقراراته وللقانون الدولي. لقد أصبح التجاهل الصريح لقرارات مجلس الأمن ولقوة الأمم المتحدة للحماية ولمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين هو نمط سلوكه.

ولذلك فإنه مما يؤسف له أنه أصبح واضحا الآن أن أية تسوية سلمية في يوغوسلافيا سابقا لا يمكن تحقيقها بالوسائل الدبلوماسية وحدها. لقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أكثر حسمًا، بما في ذلك المزيد من التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إن النمسا ترحب بالتأكيد باعتماد نظام جزاءات أشد في قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣). ومع هذا فني ضوء الاحتياجات الملحة في البوسنة والهرسك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ بسرعة إجراءات فعالة وقوية لتحقيق تنفيذ قرارات مجلس الأمن القائمة وكذلك مقررات مؤتمر لندن.

إن وسائط الاعلام تغمرنا يوميا بأخبار عن معاناة إنسانية يعجز عنها الوصف في سريبرينيتسا. ونواجه باستمرار بصور توضح العواقب الوحشية للغارات المنتظمة، والحرمان والتعذيب. ونحن نشي على أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وأيضا على إسقاط المعونات لمساعدة ذلك الشعب اليأس. لكن لإرضاء ضمائرنا هل يكفي أن نحقق الإقلال من عدد المصابين في التقدم المستمر "للتطهير الإثني".

في وقت مبكر يعود الى الصيف الماضي اقترح وزير خارجية النمسا إنشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك. وقد أوضحت حالة سريبرنيتسا مرة أخرى الحاجة الملحة الى إنشاء مثل هذه المناطق. ينبغي أن تكون أولويتنا العليا حماية المدنيين الأبرياء من القتل والقتال والتجويع والبرد، ومحاولة منع مزيد من عمليات "التطهير الاثني" في تلك المناطق المحمية. وبالتالي ترى النمسا أن قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٢) خطوة أولى هامة. والآن أصبح توفر عدد كاف من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في منطقة سريبرنيتسا، وتوفير حماية نشطة وفعالة للسكان المدنيين في سريبرنيتسا وحولها مسألة ذات أولوية قصوى. وينبغي إنشاء مناطق آمنة اضافية داخل وحول سراييفو وغورازدي والمناطق الأخرى الكثيفة السكان والتي تسيطر عليها الحكومة وتتعرض للضغط من الجيش الصربي البوسني.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل الاعاقة المستمرة لجهود الإغاثة الإنسانية من جانب صرب البوسنة. ومن ثم، فإن الخطوة الأخرى المطلوبة على وجه الاستعجال هي التنفيذ الكامل للقرار ٧٧٠ (١٩٩٢) الذي يأذن باتخاذ كل التدابير اللازمة لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إنشاء ممرات تحت حماية قوة الأمم المتحدة للحماية من أجل إيصال المساعدة الإنسانية دون عائق. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن خطوات ملموسة لحسم مشكلة الاستخدام المحموم للأسلحة الثقيلة، على النحو المتوخى في مؤتمر لندن. فالفصف المستمر والأخرق للمدن البوسنية، مثل سراييفو، يجعل ذلك مسألة ذات أولوية.

إن قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٢) يطالب بأن "توقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على الفور توريد الأسلحة والمعدات والخدمات العسكرية" (الفقرة ٣)، الى القوات الصربية البوسنية في البوسنة والهرسك. وثمة تدبير هام لتنفيذ هذا الطلب الحيوي هو وزع مراقبي الأمم المتحدة على الحدود بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، كما ورد بالفعل في قرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢)، في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يخاطر بالغشل في جهوده لتحقيق السلم في البوسنة والهرسك. وإذا لم يكن الجانب الصربي البوسني على استعداد للتوقيع على خطة السلم واحترامها والوفاء بمطالب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزام بالقانون الإنساني الدولي، فيجب حثه على القيام بذلك بتطبيق كل الوسائل الضرورية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع. والتقايس عن ذلك من شأنه أن يعني عدم إعلاء كلمة القانون الدولي والمبادئ الأساسية الأخرى التي اتفقتنا عليها. علاوة على

ذلك، من الخطأ الاعتقاد بأن هذا الصراع يمكن تركه مشتعلًا حتى يذوي. وعلى النقيض من ذلك لو سمح للعدوان والعنف بأن يستمر في البوسنة والهرسك، يمكن أن يصبحا لهيبًا من النار ينتشر إلى مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة بل وإلى أجزاء أخرى من المنطقة ككل، ويذكي نفسه بنفسه بصفة مستمرة. لقد آن الأوان لاتخاذ موقف حاسم. وما هو ضروري الآن، وقبل كل شيء، هو تنفيذ القرارات والمقررات التي سبق أن اتخذها المجتمع الدولي، وليس إضافة مقررات جديدة تظل حبرا على ورق. بهذه الطريقة وحدها ستتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمهمتها المتمثلة في إعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابهما؛ وإلا فإن مصداقيتها قد تتعرض لمزيد من الضرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل ماليزيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن انضم إلى الآخرين في التوجه اليكم بتهانئ وفدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. اسمحوا لي أيضا بأن أهني السفير تيرنيس أوبراين ممثل نيوزيلندا على العمل الرائع الذي أداه في الشهر الماضي بمهارة فائقة وجهد عظيم.

إن اجتماع اليوم قد تكون له دوافع مختلفة، حيث كانت هناك معارضة استمرت أسابيع من بعض أعضاء المجلس لعقد مناقشة رسمية، ويأمل وفدي في أن يكون اجتماع اليوم متعلقا بمحنة سربيريتشا المروعة وأثر سقوطها المحتمل على سمعة المجلس وفعاليته، وعلى الآلاف العديدة التي ستعرض للمعاناة. وبينما ترحب ماليزيا باتخاذ المجلس مؤخرا للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) المتعلق بتشديد الجزاءات الاقتصادية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، يؤسفنا أن تدابير الجزاءات ليست شاملة بالقدر الكافي، بالنظر إلى أن العدوان الصربي على البوسنة مستمر منذ أكثر من عام. وشاغلنا الرئيسي هو أن تشديد الجزاءات بموجب القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) لن يكون له الأثر الفوري لحماية مسلمي البوسنة من القصف الصربي الشديد والمتواصل للمراكز المدنية وبخاصة سراييفو وبيهاثس، وسيترك مسلمي البوسنة معرضين لهجمات الصرب وتعويقهم لامدادات الأمم المتحدة الفوتية لمناطق أخرى.

إن الحالة العصبية السائدة على الطبيعة في البوسنة تستدعي أن يتخذ المجلس اجراء فعلا وملموسا على سبيل الاستعجال. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تحث المجلس على اتخاذ التدابير التالية: وضع الأسلحة الثقيلة تحت سيطرة الأمم المتحدة؛ وإنشاء ملاذات آمنة، وهذا قد يتطلب، في جملة أمور،

اتخاذ خطوات لوقف التصف الصربي وكفالة التدفق الحر وغير المعاق للامدادات الغذائية؛ وقطع خطوط امداد القوات الصربية في البوسنة؛ ورفع حظر الأسلحة عن حكومة البوسنة والهرسك وفقا للمادة ٥١ من الميثاق.

هذه ليست اقتراحات جديدة. فهي واردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢، والقرار ١٢١/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. هذا، فضلا عن أن جماعة عدم الانحياز في المجلس ما برحت تطلب من المجلس منذ عدة أسابيع أن ينظر في اتخاذ تلك التدابير؛ ويود الوفد الماليزي أن يعرب عن تقديره العميق لجماعة عدم الانحياز في المجلس على ما تبذله من جهود.

يود وفد ماليزيا أن يفتنم هذه الفرصة ليعبر عن قلقه العميق ازاء تصرفات بعض أعضاء المجلس التي أعاققت طلبات ياقسة متكررة لعقد اجتماعات طارئة للمجلس للتصدي للتدهور المستمر للحالة في البوسنة. وهذه التصرفات ترقى الى استعمال مستتر لحق النقض. ويؤسفنا أيضا أن المجلس استسلم لمواقف بعض أعضائه الدائمين مما أخر اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٨١٦ (١٩٩٢) بشأن إنفاذ مناطق حظر تحليق الطائرات، والقرار ٨٢٠ (١٩٩٢) الخاص بالجزاءات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بخطة السلم فإن ماليزيا، بعد تردد ومع الاعتراف بأوجه القصور الشديد الكامنة فيها، تقبل وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/25479 والتي جاء فيها ما يلي:

"وتمثل مجموعة تدابير السلم المقدمة من الرئيسين المشتركين الاكبية الوحيدة المتاحة لإعادة السلم الى البوسنة والهرسك في ظل العدل واحترام حقوق الإنسان". (S/25479، الفقرة ٢٠) ومع ذلك فإننا نتساءل عن مركز هذه الخطة الآن بعد توقيع طرفين عليها، واستمرار رفض صرب البوسنة لها وتمرد الصرب المتواصل. ويتعين على المجلس أن يدلل بوضوح على ارادته الصلبة حتى يكفل، باستعمال جميع الوسائل اللازمة، قبول الجانب الصربي للخطة. أما التدابير المترددة فستكون بمثابة استسلام لهجمة الصربية.

وفي الوقت ذاته هناك تساؤل بدأ يزداد أهمية حول عزوف المجلس المستمر عن اتخاذ تدابير أكثر حسما واحترام قراري الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ و ١٢١/٤٧، وما دام المجلس على هذه الحالة، سيعتمد الصرب في سعيهم المحموم لتحقيق مخطط كبير شرير باقامة صربيا الكبرى. إن وفدي يتفهم مدى عدم استعداد الأمم المتحدة للمهام اللازمة في البوسنة. وقد تستطيع الأمم المتحدة، بإعلاء حكم القانون في إطار الأمن الجماعي وبالتفاهم والتشاور والمبادئ المقبولة عالميا، أن تنشئ بسهولة جيوشا موحدة لإنفاذ قراراتها ومعاقبة المجرمين من أمثال من يرتكبون الفظائع الآن في البوسنة.

قد تحتاج الأمم المتحدة مع ذلك إلى سنوات لوضع مثل هذا النهج للأمن الجماعي، ولكن الأحداث لا تختار الفرص المناسبة لطرح التحديات، وليس بوسع المجلس أن يسمح لآراء القلة أن تحدد متى ينبغي له أن يعمل، بينما لا يزال البوسنيون يتعرضون للذبح. وسواء كان المجلس مستعداً أم لا فإنه يواجه الآن الحالة في البوسنة. إننا نشهد ارتكاب الصرب لجرائم ضد البشرية تهدد بضياح المكاسب المحرزة نتيجة لانتهاه الحرب الباردة، وانتعاش الأمم المتحدة، وبزوغ توافق في الآراء على التيم التي تنظم الدول والمجتمعات. ومما يزيد من السخرية أنه عندما كانت النساء والأطفال والمدنيون الأبرياء واللاجئون من سريبرينيتسا يتعرضون لقصف الصربيين، كانت الإجراءات الضرورية تعطل لأسباب تعضيد المركز السياسي في أماكن أخرى.

ولما كانت فعالية المجلس لا تزال موضع شك، لا يجد وفد بلادي خياراً سوى أن يستخدم هذه المناقشة ليوجه نداءنا إلى الولايات المتحدة، حكومة وشعباً، من أجل مساعدة البوسنة. إن وفد بلادي لا يجد في الإجراءات التي تتخذها أوروبا شيئاً يبعث على الاطمئنان. فتللك المنطقة تمر في فترة إحياء خطير لنزاع اثني وعدم تسامح وصراع يهدد معايير أوروبا ذاتها. إن الأوروبيين، برفضهم تأييد اتخاذ إجراء عسكري ضد "التطهير الإثني" الصربي، يتعرضون لخطر السماح بعودة الاسترضاء وإبادة الجنس. ومؤخراً، نددت رئيسة الوزراء السابقة للمملكة المتحدة، ليدي ثاتشر، بالقادة الأوروبيين الحاليين لفتور مشاعرهم. وعلاوة على ذلك، لم تكن أوروبا عاجزة عن الاتفاق بصورة جماعية على وقف الغنائم بحسب بل يبدو أنها تعرقل اضطلاع جهات أخرى، من بينها الولايات المتحدة بدور محتمل.

إن الحالة في البوسنة، أياً كانت أسبابها، يجب اعتبارها الآن أعمالاً متعمدة ترمي إلى تكوين إقليم صربيا الكبرى مهما بلغت أعمال القتل والاغتصاب والأشكال الأخرى من الوحشية. يتعين على المجلس أن يتصرف لوقف زيادة توسيع "حقول القتل". لا يمكن للمجلس أن يبقى مشلولاً غارقاً في بحر التحليلات، أصم لا يسمع صرخات من يموتون طالبين يد العون. إذا كان هناك في أي وقت من الأوقات دور ومسؤولية واضحان للولايات المتحدة في أخذ دفة القيادة في المجلس فهذا هو الوقت - لتقديم شريان الحياة للبوسنيين المعانين، مهما كان الثمن. ومن المقبول عموماً أن الولايات المتحدة هي الآن الجهة الوحيدة القادرة على شحذ همة المجلس باتجاه اتخاذ الإجراء الذي يمكن أن ينقذ البوسنيين من الفناء. والولايات المتحدة على حق في توقع الدعم من المجتمع الدولي لإجراءات الإنفاذ الانتقائية في البوسنة. وإن ماليزيا، وأنا واثق من أن كثرة من أعضاء المجتمع الدولي، على استعداد للاضطلاع بدورها ومشاركة الولايات المتحدة في أي إجراء إنفاذ انتقائي للأمم المتحدة.

وإذا بقي مجلس الأمن، في ظل ظروف معينة، عاجزاً عن التصرف، فسيأتي الوقت الذي يدرس فيه أعضاء الأمم المتحدة العمل على اتخاذ قرار للوحدة من أجل السلام في دورة استثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها

إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيس (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس، إنكم تتراأسون مجلس

الأمن في وقت يواجه فيه هذا المحفل عودة المأساة إلى العالم. إن ما يعرف عنكم جيداً من حكمة وسمعة بوصفكم دبلوماسياً منصفاً، لكفيل بأنكم ستقودون مداولاتنا بنجاح.

واسمحوا لي أيضاً في هذه المرحلة أن أهنئ سلفكم، السفير أوبراين، ممثل نيوزيلندا، على الطريقة

الفعالة والبراعة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن في الشهر المنصرم.

لو كانت هذه مسألة أخذ الكلمة مرة أخرى لشجب المأساة التي تمحو البوسنة والهرسك ببطء ولكن

بلا رحمة من وجه الخارطة، لاستطاع المجلس أن يبقى مطمئناً إلى أنه سيكون من دواعي سرور الوفد السنغالي

أن يمتنع عن أخذ الكلمة. فذلك سبق أن قلناه وقالته الوفود الأخرى. لقد شاطرناكم شواغل رئيس جمهورية

السنغال، السيد عبدو ضيوف، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إزاء ما يحدث في تلك الدولة العضو في

منظمتنا.

ولذلك فإن القصد من كلمتي اليوم ليس الرثاء وإنما الإعراب عن الدهشة وتقديم المقترحات. الدهشة

من قلة فعاليتنا التي تستحق اللوم، والمقترحات بأن يقوم المجلس أخيراً باتخاذ الخطوات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

في رأينا، أن ما يلزم التأكيد عليه اليوم هو أن السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة

والهرسك، وقع قبل حوالي شهر، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢، بالنيابة عن جمهورية البوسنة والهرسك، على الوثائق

المتصلة بخطة فانس - أوين للسلام، وبالتالي قبل الخطة برمتها.

إن هذا القرار الشجاع، الذي اتخذ في وقت عصيب من تاريخ الشعب البوسني - الذي على الرغم من أنه

الضحية الواضحة لبعض الأطراف في ذلك الاتفاق يقبله نصاً وروحاً - يدل على مدى عمق التزامه بالعمل من أجل

السلام. ومن المفارقة المحزنة الآن أن الظروف تكافئ الذين يرفضون التوقيع على الخطة التي يعتبرها دعائها

السبيل الوحيد إلى إعادة السلام. في الحقيقة، إن رد الجانب الصربي على الجهود الرامية إلى تحقيق السلم

معروفة عموماً. وهو في الحقيقة ليس ببرد، إن لم يكن احتقاراً للمجتمع الدولي.

إن من دواعي أسفنا العميق ألا تؤدي الجزاءات غير الفعالة وغير الكافية على الإطلاق التي فرضها

المجلس، وإدانة المجتمع الدولي الإجماعية، غير الملموسة، إلا إلى تكثيف أعمال العدوان التي ترتكبها القوات

الصربية والاستيلاء بالقوة على المزيد من الأراضي. واليوم، لا يزال "التطهير العرقي" مستمراً. إن سريبرينيتسا

تؤنب ضميرنا بوصفها الصرخة التي تعلن النهاية.

إن رد الصرب والجبل الأسود، الذي يتم عن الاستخفاف، على قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) أطلق غضبنا وغضب مجلس الأمن، وفي أقل من ٢٤ ساعة رد المجلس باعتماد قراره الجديد ٨٢٠ (١٩٩٣) ليشدد بعد انتظار طويـل الجزاءات ضد الصربيون. ولذلك لسنا واثقين بعد مما إذا كان الصربيون سينفذون أوامر المجلس. لكنهم، على كل حال، عودونا على انتهاكهم لقرارات المجلس.

لذلك، آن الأوان ليمسك مجلس الأمن بزمـام الأمور ويتخذ تدابير أخرى - تدابير من النوع الذي يجعل المجلس أهـلا للمصادقية في أعين الملايين من البشر الذي يتابعون مداولاته بحرص.

ومن ذلك المنطلق نناشد المجلس أن يتخذ التدابير التالية التي يدين بها لشعب البوسنة والهرسك المعذب: أولاً، التنفيذ الفوري للجزاءات الاقتصادية والمالية المنصوص عليها في القرارات ٧٥٧ (١٩٩٢)، ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣)؛ ثانياً، التنفيذ الفعال لأحكام القرار ٧٥٢ (١٩٩٢)، بشأن وضع الأسلحة الثقيلة تحت الرقابة وقطع خطوط المؤونة على الميليشيات الصربية؛ وثالثاً، رفع حظر السلاح المفروض على البوسنة والهرسك، لأن التجربة أوضحت أن آثار هذا التدبير المتخذ ضد الأطراف المتحاربة لم يضر إلا بالطرف البوسني. ومن شأن رفع الحظر أن يمكن ضحية العدوان من كفالة الوسائل اللازمة لممارسة حق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

قد لا تكون هذه التدابير أفكاراً جديدة، ولكنها مع ذلك ضرورية بشكل عاجل في ظل الظروف الحالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلى شخصياً.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، أود بداية أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدم بأحر التهاني لكم، وأنتم دبلوماسي بارز من باكستان البلد الشقيق والصديق، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديري وامتناني الخالصين لكم على نظركم الفوري في طلب عدد من الوفود، بما فيها وفدي، عقد هذه الجلسة للنظر على نحو عاجل في الحالة المأساوية السائدة في البوسنة والهرسك. وأنتي لعلّي ثقة بأنكم بفضل خبرتكم الدبلوماسية الثرية ومهارتكم ستقودون أعمال المجلس بفعالية حول هذا الموضوع الهام.

أود أيضاً أن أعرب عن امتناني لسلفكم، الممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير أوبراين، ولوفده القدير على أدائه السلس والقيم كرئيس للمجلس في الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة مسألة لا تزال تصدم صدمة حقيقية ضمير كل إنسان. فطوال ما يزيد عن السنة ما برح عشرات الآلاف من المسلمين الأبرياء في البوسنة والهرسك يتعرضون للتشريد والاعتصاب الجماعي والقتل المنظم على أيدي الصرب.

لقد آن الأوان لأن نسأل أنفسنا لماذا لم يتصرف مجلس الأمن بشكل حاسم وفي الوقت الملائم في مواجهة العدوان الصربي الواضح والصارخ. إن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء تعتقد أن المجلس لم يضطلع بمسؤولياته فيما يتصل بحماية السلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة. لقد أتيحت لمجلس الأمن فرصة أكيدة لعكس مسار هذا العدوان، ولكن حقيقة الأمر أن المجلس كان على الدوام يتصرف على نحو سلبي وبطيء فيما يتصل بالحالة السائدة في البوسنة والهرسك.

إن الأدلة عديدة للغاية. فعندما بدأ الصرب عدوانهم على البوسنة والهرسك لم يتم المجلس بمواجهة العدوان ولم يتخذ أي إجراء يمكن الحكومة البوسنية من ممارسة حقها المتأصل في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي بمقتضى الميثاق. وعندما اعتمد المجلس قراره ٧٨١ (١٩٩٢) الذي يحظر تحقيق جميع الطائرات العسكرية فوق البوسنة والهرسك استمر الصرب في تجاهل قرار المجلس ذاك. ولذا اضطر مجلس الأمن إلى اعتماد قرار آخر لتنفيذ القرار ٧٨١ (١٩٩٢). وفي مواجهة التعنت الصربي اعتمد مجلس الأمن القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، الذي يطالب بفرض عقوبات اقتصادية جزئية على صربيا والجبل الأسود. ولكن قبل يومين اضطر المجلس إلى اعتماد قرار آخر بتشديد العقوبات لمواجهة أوجه قصور القرار الأول ونفرائه.

ولو كان مجلس الأمن قد تصرف بشكل حاسم وسريع عندما بدأ الصرب عدوانهم، لتمكن تفادي سياسة "التطهير الإثني" البشعة، وقتل وتعذيب العزل في البوسنة والهرسك، والترحيل الجماعي للمدنيين والاعتصاب المنظم لآلاف النساء والإفناء والإبادة التدريجية لدولة عضو في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، في تلك الحالة لم يكن هناك داع للتفاوض مع المعتدي، وهي العملية التي أدت إلى زيادة تعنته.

إن مجلس الأمن لم يتبع أسلوباً متسقاً عند مواجهته لحالات أخرى من العدوان. من الصحيح أن المجلس قد تصرف على نحو فوري في حالة احتلال الكويت، ولكن سياسة التهدة والتسامح مع المعتدين قد اعتمدت في حالة البوسنة وفي حالة عدوان العراق على إيران.

بسخط واستنكار عميقين نشهد الصرب يواصلون عدوانهم على دولة فتية عضو في الأمم المتحدة دونما عقاب. إن الحالة المتدهورة باستمرار لشعب البوسنة والهرسك والنطاق الآخذ في الاتساع للفظائع التي تقترب ضد ذلك الشعب تبرر اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات عاجلة لإيقاف هذا الاتجاه المنذر بالشؤم. ويجب أن تترادف قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد آلية إنفاذ فعالة وإرادة سياسية جادة. إن العديد من قرارات مجلس الأمن وبياناته التي تدعو إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية لم تلق إلتفافاً من جانب الصرب للأسف الشديد.

وجوهر المسألة هنا هو أن الصرب لن يتخلوا طواعية عن حملتهم البشعة "للتطهير الإثني" أو عن هدفهم المتمثل في إنشاء صربيا الكبرى. ويمكن استشفاف هذا بسهولة مما يقومون به من إبادة جماعية. لقد استغلوا عملية السلم ومفاوضاتها كقناع لممارسات "التطهير الإثني" العظيمة ولمواجهة أي ضغط من جانب المجتمع الدولي.

وحيث لا يوجد بين يدي شعب البوسنة والهرسك ما يحتاجه من أسلحة لمواجهة العدوان الصربي، وبإيقاف مجلس الأمن لأي حديث عن رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، فإن الصرب يستعدون الآن لشن هجوم نهائي على المناطق المحاصرة في ذلك البلد. إن تكثيف الأعمال العدائية والبربرية التي يقتربها الصرب يوميا ضد شعب البوسنة والهرسك الأعزل يبدو أنها تنذر بمحاولة صربية قريبة للاجتياح الكامل لدولة عضو في الأمم المتحدة.

في ظل هذه الظروف المثيرة للجزع، وفي غياب أي دليل على أن الصرب يميلون حتى إلى التفكير في وقف أعمالهم الوحشية، فمن الجدير أن نخلص إلى أنه ليس هناك أية حجة يمكن أن تبرر استمرار حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك. إن جمهورية إيران الإسلامية التي لم تدخر جهداً لتخفيف آلام شعب البوسنة والهرسك البرئ والأعزل من خلال تقديم المساعدة الإنسانية، ما فتئت تؤكد في مناسبات عديدة أن مجلس الأمن ملزم أدبياً وقانونياً وسياسياً بأن يسمح لأمة يتعرض وجودها للخطر بأن تدافع عن نفسها. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن نشير إلى أن الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين قد اتخذت القرار ١٢١/٤٧ الذي أكد مجدداً على حق البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس. إن هذا القرار الذي يمثل الإرادة الجماعية لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يؤكد، في جملة أمور، على ضرورة رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك بغية ضمان حقها الأصلي في الدفاع عن نفسها، فضلاً عن استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وعندما دعت البلدان الإسلامية لأول مرة إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك رفضت بعض البلدان التي تدعي أنها تعرف منطقة البلقان على نحو أفضل فكرتها على الفور. والآن واذ بدأت فكرة رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك تحظى بمزيد من التأييد، ينبغي لتلك البلدان أن تجيب عن هذا السؤال الهام التالي: هل يوجد تبرير قانوني وأدبي لاستمرار حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك؟ وينبغي أن يكون قد اتضح الآن أن الصرب لن يصغوا إلى الدعوة الدولية إلى وقف العدوان، وإن اتخذ مجلس الأمن أي قرار دون رفع حظر الأسلحة لن يدفع الصرب إلا إلى الاعتقاد بأن الإجراءات القوي لا يلوح في الأفق في الوقت الراهن.

إن المعتدين أثبتوا أنهم لا يهتمون إلا لغة القوة. وإذا اعتبر العديد من البلدان والرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي أن استخدام القوة ضد المعتدين هو الطريق الحقيقية والفعالة لمواجهة الصرب، فلماذا يستمر بعض أعضاء المجلس في مقاومة إقرار العدل؟

في ضوء ما سبق ذكره لا ينبغي لمجلس الأمن بغية تصحيح أخطائه الماضية، أن يقتصر أعماله على اتخاذ القرار ٨٢٠ (١٩٩٣). وعليه، يجب على مجلس الأمن في رأي العديد من الوفود بما فيها وفد بلدي، أن يتخذ ما يلي على الفور: أولاً، اتخاذ تدابير لقطع خطوط الإمداد للوحدات الصربية شبه العسكرية في البوسنة والهرسك؛

وثانيا، تحييد الأسلحة الثقيلة التي تحاصر المدن وتقتل المدنيين، وإنفاذ التدابير التي توضع هذه الأسلحة تحت الرقابة الدولية؛ وثالثا، التأكيد مجددا على دعمه لجمهورية البوسنة والهرسك حكومة وشعبا في ممارسة حقها الاصيل في الدفاع عن النفس ورفع خطر الأسلحة المفروضة على هذه الجمهورية؛ ورابعا، تنفيذ قراره ٧٧٠ (١٩٩٢) على وجه السرعة بغية كفالة توصيل المساعدة الانسانية الى جميع أنحاء البوسنة والهرسك؛ وخامسا، إنشاء المحكمة الدولية لجرائم الحرب على الفور بغية محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي على أساس أحكام القرار ٨٠٨ (١٩٩٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على كلماته الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمة المتكلمين هو ممثل اندونيسيا، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد سويغاردا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، سيدي، في البداية، أن أقدم منكم بتهاني وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إننا نشق ثقة تامة بأن مداولاتنا، في ظل ما تتسمون به من خبرة مستفيضة ومهارات دبلوماسية، ستتكلل بالنجاح.

وأود أيضا أن أوجه الى السفير أوبراين تحية مستحقة على توجيهه بجدارة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، وللأعضاء الآخرين في المجلس على اعطائنا الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة.

إن وفد بلدي يتكلم في هذه الجلسة وهو يشعر بعميق الأسف والألم حيال ما يمر به شعب البوسنة من أحلك اللحظات في تاريخه. وفي هذا المنعطف الحرج، إن من واجب المجتمع الدولي إذن أن يتخذ إجراء فوريا وحاسما، ليس لإنهاء معاناة الشعب التي يعجز عنها الوصف فحسب، بل أيضا لوقف محاولات تقطيع أوصال هذه الأمة.

إن اندونيسيا، بوصفها بلدا غير منحاز، لاحظت طوال السنة الماضية ببالغ القلق سلسلة الحوادث المأساوية التي أصابت جمهورية البوسنة والهرسك حديثة العهد بالاستقلال. ولقد تابعنا التقارير اليومية عن العنف المتصاعد، والقصف المتواصل للمدن والبلدات، والاصابات المتزايدة، والمناورات القاتلة لتجويع شعب حتى يخضع، والطرود الاجباري، وأسوأ من ذلك كله، سياسة "التطهير العرقي" التي تطبق بغير ضمير. إن البعد المأساوي للحالة يتضح تماما من الخسائر الهائلة في الأرواح البريئة، والانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان، وتدمير البلد وهرب اللاجئين الذي لا نهاية له.

ومما يبين القلق العميق للمجتمع الدولي أن الأمين العام للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، سعيا، منذ اندلاع الصراع، الى التوصل الى وقف لاطلاق النار من أجل خلق مناخ يؤدي الى بلوغ تسوية تفاوضية. وعلى نحو مماثل، وضعنا ثقتنا في هذه الهيئة التي اتخذت قرارات عديدة. وهكذا، فإن حظر السلاح، وفرض الجزاءات الاقتصادية، وحظر الطيران الحربي في أجواء البوسنة والقرار بتيسير إيصال المساعدة الانسانية هي أمور تمثل خطوات أولى هامة نحو اتخاذ تدابير أشد فعالية لانهاء الصراع. لقد توقعنا الدول الأعضاء على نحو مبرر أن تكون هذه الاجراءات كافية لردع العدوان ووقف الإبادة الجماعية والاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومع ذلك، يؤسفنا أشد الأسف أن تلاحظ أنه على الرغم من هذه الجهود الدبلوماسية المكثفة، فإن الحالة في البوسنة قد تفاقمنا على نحو ملحوظ. لذلك، يشاطر وفد بلدي تماما في السخط الدولي إزاء العدوان المستمر على سيادة دولة عضو في هذه المنظمة وسلامتها الإقليمية وإزاء استمرار العنف وإراقة الدماء.

وفي هذه الأثناء، عرضت على البوسنيين خطة سلام تنطوي على أحكام لمبادئ دستورية جديدة وخريطة تقسم بلادهم إلى عشرة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي. وتتضمن الخطة أيضا شروطا لوقف غير مشروط لإطلاق النار، والفصل بين المتحاربين ونزع السلاح في البلاد. وإذا ما نظرنا إلى هذه الخطة بمجموعها، لوجدناها تقر بأن البوسنة سيجري تحويلها إلى دولة لا مركزية تتولى الأقاليم معظم وظائف الحكم فيها.

لكن لا سبيل إلى إنكار أن الخطة تقدم للبوسنيين الألم الناجم عن تمزيق الأوصال. إن تفتيت البلاد لا يتطابق مع الحقائق الجغرافية أو التاريخية أو الديمغرافية أو الاقتصادية. إن الخطة تكافئ عمليات التطهير العرقي بإعطاء الصرب المناطق التي استولوا عليها بعد طرد الطوائف الأخرى. وبالتالي، فإنها لا تنصف البوسنيين المسلمين في حين تكافئ البوسنيين الصرب بغير وجه حق. وهي تفتقر إلى آلية من شأنها إجبار الصرب على الامتثال. وتمثل تنازلا في شكل حل مفروض على المعتدين وضحاياهم.

إلا أنه بالرغم من الشكوك والهواجس حول كفاءة الخطة وإمكانية تحقيقها، فإن حكومة البوسنة والهرسك قبلت المقترحات الواردة في هذه الخطة من أجل قضية السلم وإنقاذ الأرواح. وإن رفضها بإزدراء من جانب الصرب لهو محاولة صارخة لا لبس فيها لتقسيم البوسنة على أسس عرقية وإقامة دول داخل الدولة، الأمر الذي يقربهم من هدفهم المعلن وهو إقامة دولة بوسنية صربية مستقلة تنضم إلى يوغوسلافيا السابقة لتشكيل "صربيا الكبرى".

هذه المخططات الفادرة لن تنجح إلا بواسطة سياسة الترحيل الإجباري للسكان وهي سياسة أدانها المجتمع الدولي. إن السماح لهذه السياسة بالنجاح سيكون مساويا ليس فقط لتقويض استقرار المنطقة بل سيزيد اشتعال الوضع في البوسنة أيضا.

إن الحاجة الملحة دونما عداها هي وقف المزيد من إراقة الدماء وإزهاق الأرواح وتعزيز العمليات الإنسانية الجارية. وينبغي عدم السكوت عن أي إعاقة لقوافل الإغاثة. وينبغي أن تتوقف فورا الهجمات العسكرية على المدنيين وأن يرفع الحصار عن سراييفو وغيرها من المدن والبلدات الأخرى. هذه الإجراءات ينبغي أن يتبعها إرسال قوات حفظ السلام الإضافية لتأمين ملاذات آمنة للاجئين ولتسهيل تسليم الأسلحة الثقيلة.

إن اندونيسيا ملتزمة التزاما راسخا بالتسوية السلمية للصراعات. ونعتقد أن تجديد الحوار أساسي لحسم هذه الأزمة، وأن الحل التفاوضي في إطار آلية دولية مناسبة لا يزال في المتناول.

بعد انقضاء عام على اندلاع الأعمال القتالية وبعد مرور عشرة شهور من إصدار قرارات الحظر المختلفة، ليست هناك دلائل على أن العقوبات أدت إلى أي من النتائج المبتغاة. وتبعاً لذلك، أصبح الصرب أكثر وقاحة وأكثر ازدراء لأولئك الذين يحاولون إنهاء هذه المذبحة. ولا يمكن لهذا المجلس أن يبقى ساكناً بلا حراك في مواجهة تحدي الإرادة الدولية والاستهزاء بها.

وفي هذا الصدد، لاحظت اندونيسيا بارتياح خاص فرض جزاءات أشد على البوسنيين الصرب وتوجيه إنذار إليهم لقبول خطة فانس - أوين للسلام في موعد غايته ٢٦ نيسان/أبريل. ومع ذلك، فإن على المجلس التزاماً آخر بأن يستجيب للنداءات التي وجهتها عدة دول أعضاء برفع الحظر المفروض على تصدير السلاح إلى البوسنة ودعم حقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق، واتخاذ تدابير مناسبة أخرى، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ بموجب الفصل السابع، من أجل استعادة السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للبوسنة.

ولكن إلى جانب ذلك كله، ينبغي للمجلس أن يؤيد على نحو قاطع دعوة رئيس البوسنة والهرسك، السيد عزت بيفوفيتش، بأن يدرج في خطة السلام جدول زمني وأحكام للإنفاذ؛ ودستور واحد للبلد بأكمله، وسيطرة البوسنة على حدودها من جانب الحكومة المركزية؛ والإبقاء على سراييفو عاصمة موحدة. هذه الإجراءات ينبغي أن تعزز في المفاوضات المقبلة من خلال نقل السلطة من الأقاليم إلى الحكومة المركزية. لقد أضع المجتمع الدولي فرصاً لا تعد لمنع تكثيف وتعميق الصراع في البوسنة. واتخذت إجراءات فائترة على مدار شهور عدة. إن اعتماد القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) شاهد بليغ على تصميم الدول الأعضاء على إعادة حكم القانون في جمهورية البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوزفلد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن السويد تقدر هذه الفرصة التي

أتيحت لها للمشاركة في مداولات مجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

أظن أننا نعي جميعا والألم يحز في نفوسنا الحالة الإنسانية بالغة الخطورة والمتفاقمة باستمرار في الميدان، خصوصا في أماكن مثل سراييفو وسريبريتسا، حيث توقع أعمال القصف والتدمير التي تقوم بها القوات الصربية خسائر فادحة بين السكان المدنيين. إن أعمال القتل والتشويه الحمقاء للمدنيين العزل في المدن المحاصرة، تنضاف إليها الفظائع التي ارتكبت لأكثر من عام حتى الآن، هي أمور لا يمكن قبولها البتة. والمجتمعات التي عاش فيها المسلمون والكرواتيون والصرب جنبا إلى جنب لا تنهار الآن فحسب، بل وتنهار معها مصداقية مثلنا المشتركة، إذ بدأ المجتمع الدولي عاجزا عن اتخاذ قرارات سياسية حاسمة لوقف الحرب في البوسنة والهرسك من الوصول إلى مستويات من الوحشية والتدمير لا يتصورها العقل. من الواضح أننا لا ندرك بعض المشاكل التي منعت المجلس في الأسابيع القليلة الماضية من اتخاذ إجراءات أشد فيما يتعلق بالموقف الصربي المتشدد حيال القبول بالجهود المبذولة حاليا لتحقيق السلم. ولا يسعنا إلا أن نأمل بأن القرارات المتخذة خلال عطلة نهاية الأسبوع، والتي عجلت بها الأحداث المروعة التي وقعت في سريبريتسا وفي جوارها، ستكون مؤشرا على تصميم أقوى لتعزيز سلطة المجلس للتحرك بصورة حاسمة حيال قضية بالغة الخطورة كالقضية التي تواجهنا الآن في البوسنة والهرسك.

صحيح أن مجلس الأمن أقر عددا من الإجراءات في القرارات ال ٢٢ التي اتخذها حتى الآن بشأن الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، أود أن أشدد بصورة خاصة على القرارات التي مكنت من القيام بعملية أغاثة إنسانية كبرى من خلال إبقاء مطار سراييفو مفتوحا وحماية توزيع إمدادات الإغاثة في أرجاء البلاد. هذه العملية تعتبر إنجازا هاما للأمم المتحدة في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

تؤيد السويد خطة فانس/أوين التي جرى التفاوض بشأنها في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. واسمحوا لي في هذا السياق، أن أشيد إشادة خاصة بالسيد فانس واللورد أوين، وجميع معاونيهما، على جهودهم الدؤبة.

إن السلم الدائم في المنطقة ينبغي أن يستند إلى المبادئ التي تم إرساؤها في خطة السلم وإلى المفهوم الذي يرى أن البوسنة والهرسك هي دولة مستقلة. وحتى في غياب توافق خطة مثلى في الظروف الراهنة، فإن مقترح فانس/أوين يأخذ في الاعتبار شواغل الأطراف بدرجة كافية. فإذا ما سمح للحرب بأن تستمر، فإن خطة السلام كما هي متوخاة الآن قد تفقد سريعا أية صلة لها بالواقع. إن القتال الذي يستمر بصورة منتظمة بين البوسنيين الكروات وقوات المسلمين، بما في ذلك القتال الذي دار حول فيتز في الأيام القليلة الماضية، يشير بالغ القلق. ومما له أقصى الأهمية اليوم أن يحذو البوسنيون الصرب حذو الحكومة البوسنية والبوسنيون الكروات، فيوقعوا اتفاق السلام فورا. إن الصرب في تقاعسهم عن توقيع اتفاق السلام ومواصلتهم في الوقت نفسه، قصف المدنيين وممارسة "التطهير العرقي" كما يحدث في سراييفو وسريبريتسا، مثلا، يتحملون مسؤولية ضخمة من المعاناة الإنسانية الجارية الآن. وعلى النظام في بلغراد بالإضافة إلى البوسنيين الصرب إدراك هذا.

أما إذا أراد الصرب تهيئة الظروف اللازمة لتلافي العزلة الكاملة لصربيا ورفع العقوبات عنها فلن يتحقق لهم ذلك إلا بقبولهم خطة السلم وإنهاءهم العدوان العسكري. وبغية حمل الصرب على توقيع الأجزاء المتبقية من اتفاق السلم تؤيد السويد تشديد العقوبات التي قررها المجلس وستعمل على تنفيذها بالكامل في سياق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تأييد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لجهود المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا يسير في ثلاثة اتجاهات متوازية للعمل تشكل معا استراتيجية الإجراءات الداعمة التي يتخذها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا: أولا، احتواء الأزمة ومنع انتشارها إلى مناطق جديدة؛ ثانيا، بذل جهود للتصدي لجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وثالثا، دعم تنفيذ وتنسيق نظام الأمم المتحدة للعقوبات. وستعزز هذه الجهود وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣).

والسويد، من جانبها، لا تؤمن بأن حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك يجب أن يرفع. فنحن نشك إلى حد كبير بأن وجود عدد أكبر من الأسلحة سيسهم في تحقيق السلم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. بل، على العكس، من المحتمل جدا أن يؤدي ذلك إلى تصعيد العنف والدمار.

صحيح أنه في ظل الظروف الراهنة يدور نقاش حول عدم وجوب حرمان المدافعين من الأسلحة التي يحتاجونها للدفاع عن أنفسهم. بيد أن رد المجتمع الدولي، في رأي حكومتي، ينبغي أن يتمثل في تحمل مسؤولية ضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وهذا، في رأينا، أفضل وسيلة لإنهاء الاقتتال والمعاناة الإنسانية. وفي ضوء ذلك، فإن استمرار الصرب في التحدي كما أعرب عنه بالفعل السيد كارادزيتش والسيد ملاديتش قد يجعل الإجراءات العسكرية الانتقائي الدولي ضد الأهداف العسكرية الصربية أمرا لا مفر منه.

وفي حالة توقيع جميع الأطراف المعنية على اتفاق السلم في البوسنة والهرسك يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقبل مسؤولية المشاركة في قوة دولية لحفظ السلم تحت قيادة الأمم المتحدة. وستكون هذه القوة ضرورية لرصد الامتثال لذلك الاتفاق مما يرسى الأساس لسلم دائم في المنطقة. والسويد مستعدة للمشاركة في تلك القوة.

لا بد من تعزيز تدابير الإغاثة الدولية بغية تخفيف وطأة المعاناة التي يمر بها السكان المدنيون وتلبية احتياجاتهم. ولا يمكن لبقية العالم أن يقف متفرجا إزاء الكارثة الإنسانية التي تجري الآن في البوسنة والهرسك. لقد بات من الضروري تقديم المزيد من الإسهامات.

علاوة على ذلك، من واجب المجتمع الدولي أن يضمن محاكمة المسؤولين عن الجرائم مثل القصف العشوائي للقرى والمدن المحاصرة والاغتصاب الجماعي و "التطهير الاثني" في أسرع وقت ممكن من قبل المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغوسلافيا سابقا التي أنشأها مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل سلوفينيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أستهل كلمتي بالتأكيد على مدى سرورنا ونحن نراكم تترأسون مجلس الأمن . إننا مقتنعون بأن عمل مجلس الأمن سيكلل بالنجاح في ظل قيادكم . ونحن ممتنون أيضا للسفير تيرينس أوبراين ممثل نيوزيلندا على عمله الدؤوب والمثمر كرئيس لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس .

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الحرب في البوسنة والهرسك وللتفكير في اتخاذ تدابير إضافية لإعادة السلم والأمن الدوليين وصونهما .

لقد شهدت الحالة في البوسنة والهرسك، وخاصة في الجزء الشرقي منها، ترديا خطيرا في الأسابيع القليلة الماضية . وقد أدى هذا بالضرورة، من جملة أمور، إلى توقع المزيد من مجلس الأمن . ومن الواضح الآن أكثر من ذي قبل أن ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات له تأثير حاسم على مسائل تتعلق بالحياة والموت - أي مسائل تتعلق أولا بوجود - أو فناء - دولة عضو في الأمم المتحدة؛ وثانيا، بقاء شعب - أو إبادة الجماعة - ألا وهو المسلمون في البوسنة والهرسك .

لقد بدأ مجلس الأمن يوم السبت الماضي بالعمل بحزم وتصميم عندما اعتمد قراره المتعلق بفرض عقوبات إضافية ضد صربيا والجبل الأسود . وهناك الآن حاجة إلى الإصرار على قضية السلم الحقيقي والالتزام بها .

والسؤال الأساسي هو : هل ستسفر المناقشة الحالية حقا عن إجراء آخر ذي مغزى؟ في حقيقة الأمر، أن الأخطار التي تنطوي عليها الحالة كبيرة . فالعدوان ضد البوسنة والهرسك الذي يجري دون عقاب - كما أكد أحد المعلقين البارزين في رأي نشر مؤخرا - قد عرض الأساس الأدبي للأمم المتحدة برمته للخطر .

الشيء الواضح الوحيد هو أن الحاجة إلى اتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي تزداد إلحاحا يوما بعد يوم، وأن التفسيرات التقليدية للإجراء غير الكافي - بما فيها تلك التي تصف الحرب في البوسنة والهرسك بأنها حرب أهلية أو صراع عرقي ناشئ عن أحتقاد يرجع تاريخها إلى قرون - ليست مقنعة . من الضروري أن تعرف الحرب في البوسنة والهرسك أخيرا على حقيقتها، وهي أنها حرب عدوان وحرب للاستيلاء على الأراضي تشن بوحشية وضراوة . وأن "التطهير الاثني" الذي يمارسه الصرب ضد الآخرين في البوسنة وسيلة متعمدة وليس أثرا جانبيا من آثار تلك الحرب .

يمثل قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣) خطوة في الاتجاه الصحيح . وتؤيد سلوفينيا ذلك القرار وتنضم إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة في جهودهم الرامية إلى تنفيذه .

ومن ناحية أخرى، ندرك أيضا الحاجة إلى المزيد من التفكير في متابعة الفقرة ٨ من منطوق القرار المتعلقة بتدابير تحقيق السلم، ولا سيما في حالة عدم قبول جميع الأطراف لخطة فانس - أوين أو قبولها بسوء نية.

لقد طرح وزير خارجية سلوفينيا السيد لويزيه بيتيرلي اقتراحا محددا في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ للسلم في البوسنة والهرسك. ولعلكم تذكرون أن الاقتراح أُحيل إلى وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وإلى الأمين العام. ويمكن توضيح جوهر هذا الاقتراح في النقاط الأربع التالية - وأنا أقتبس من رسالة وزير الخارجية:

"١ - ينبغي أن يرسل مجلس الأمن الدولي على الفور قوات حفظ السلم إلى المناطق التي تخضع لسيطرة الأطراف التي قبلت خطة فانس - أوين للسلم والتي لا تجري فيها أنشطة عسكرية كبيرة. ومن المهم بصفة خاصة وزع قوات حفظ السلم في الأراضي التي لا تزال خاضعة لسيطرة المسلمين.

"٢ - بغية حماية تلك المناطق والدفاع عنها، سيتعين على المجتمع الدولي أن يوفر الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية. وفي حالة قبول خطة السلم من قبل كل الأطراف الثلاثة سيتعين نزع السلاح في المناطق التي لا تجري فيها أنشطة عسكرية.

"٣ - بغية صون السلم في المناطق الخاضعة للحماية قد يكون من اللازم وزع قوات إضافية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم.

"٤ - قد يكون من الضروري أن يصدر مجلس الأمن تحذيرا لكل أطراف الصراع مفاده أن كل من يرفض التعاون في هذا المسعى سيكون عرضة لإمكانية استخدام كل الوسائل المتاحة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة".

إن لب الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية سلوفينيا واضح وهو: الوزع الفوري لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الأراضي التي تسيطر عليها الأطراف التي قبلت خطة فانس - أوين للسلم. وهناك أسباب عدة تدعم أسلوب العمل هذا.

أولاً، من شأن القوات أن يتم وزعها في مناطق تقبل فيها حماية الأمم المتحدة وتحظى بالتقدير. وثانياً من شأن القوات أن تضطلع بدور وقائي باعتبار ذلك يردع القيام بأعمال عدوان جديدة. ثالثاً، من شأن هذا الوزع أن يتيح الفرصة لوضع ولاية أقوى لقوة صيانة السلم في البوسنة والهرسك بما يتسق مع الاحتياجات الفعلية. رابعاً، الاجراء المقترح يتسق مع البعثات الانسانية الموجودة بالفعل ويكملها. وعلاوة على هذا إن هذا النهج من شأنه أن يكون أيضاً متسقاً مع إنفاذ "نظام مناطق حظر التحليق" في البوسنة والهرسك ومع جميع أنماط الانفاذ الأخرى. وبعد ظهر اليوم استمعنا إلى عدد من الاقتراحات بهذا المعنى - إذا أذن المجلس باتخاذ اجراءات الانفاذ اللازمة.

ومن الأهمية الخاصة أن يكون أي اجراء آخر يتخذه المجلس غير مشروط بموافقة الصرب على فكرة فانس - أوين. لقد انتظرنا بما فيه الكفاية. ومن المهم أن يكون هذا الاجراء الجديد غير مشروط بالتعاون الفعلي من جانب الصرب في تنفيذ خطة السلم.

والقيام بجهد جديد لحماية البوسنة والهرسك، وربما بما يتمشى مع الخطوط المقترحة من جانب وزير خارجية سلوفينيا، يمكن أن يخدم هدفاً إنسانياً حقاً ألا وهو منع المزيد من أعمال إبادة الجنس ويمكن أن يساعد مساعدة حاسمة في الابقاء على المسلمين في البوسنة والهرسك وفي بقاء تلك الدولة العضو في الأمم المتحدة. ليكن الأمر واضحاً: دون المسلمين البوسنيين لن تكون هناك بوسنة وهرسك. واسمحوا الآن أن نضيف أيضاً أن الحفاظ على البوسنة والهرسك شرط أساسي حيوي مسبق لتحقيق الاستقرار والسلم في البلقان وفي منطقة أوروبا الأوسع.

وفي الوقت الذي تجري فيه الإشارة إلى الحاجة إلى إجراء قوي مركز من جانب مجلس الأمن فإننا لا نقلل إطلاقاً من أهمية الحاجة إلى إيجاد نهج شامل. إن متطلبات التماسك والمصادقية تستلزم اتباع سياسة ثابتة من جانب الأمم المتحدة وجميع أجهزتها فيما يتصل بكون يوغوسلافيا سابقاً لم يعد لها وجود وأنه قد حلت محلها خمس دول خليفة. والواقع أنه من الواضح أنه حتى مجرد استخدام اسم يوغوسلافيا من جانب واحدة من هذه الدول الخليفة أمر مضلل ويمثل عقبة في طريق التوصل إلى حلول سياسية. وينبغي أن نصر على مبدأ أنه لا يجوز منح أي دولة من الدول الخليفة ليوغوسلافيا سابقاً عضوية تلقائية

في الأمم المتحدة. إننا نناشد أعضاء مجلس الأمن التمسك بهذا المبدأ على النحو الوارد في القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) المتخذ من جانب مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والاصرار، على النحو المتوخى في ذلك القرار، على أنه ينبغي لصربيا والجبل الأسود التقدم بطلب العضوية في الأمم المتحدة والوفاء بالمعايير الواردة في المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

في البيان الحالي ركزنا على الجوانب الأساسية للإجراء المطلوب في هذا الوقت الحرج. وهناك فكرتان أساسيتان في هذا السياق: اتخاذ إجراء عاجل من أجل حماية البوسنة والهرسك وشعبها واتساق سياسي في الإجراء الذي تتوخاه الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سلمي وإلي.

المتكلم التالي هو ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد غرافزو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذه هي الفرصة الأولى، سيدي، التي تتاح لي للكلام أمام المجلس في ظل رئاستكم. لذلك اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهانئ. ولا يخالجنني الشك في أن أعمال المجلس ستنتفع في هذا الشهر من قدرتك العالية وأنها ستسجل إنجازات هامة في الوقت الذي يطلب فيه من المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، القيام بمسؤوليات أكبر. كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني العميق للسفير أوبراين على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الأسابيع الماضية.

وبصرف النظر عن اتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٢٠ (١٩٩٢)، الذي أيده ألمانيا بلا تحفظ، فإن المناقشة الحالية بشأن البوسنة والهرسك لها أهميتها. إنها إشارة إضافية على أن صبر المجتمع الدولي قد أوشك على النفاد. وفيما يتعلق بسربيرينيتسا فإن كل شيء سبق أن قيل في القرار ٨١٩ (١٩٩٢). لا أود إلا أن استرعي الانتباه إلى جانبين. إن سكان مقاطعة سربيرينيتسا كان ٧٥ في المائة منهم من المسلمين قبل اندلاع الصراع. وخطة فانس - أوين لم تظم هذه المقاطعة إلى مقاطعة أخرى تسكنها أغلبية من الصرب. وهذا له دلالة القوية بالنسبة للنهج الذي ينتهجه الصرب. فكما ينبغي أن نعمل جاهدين من أجل تجنب السكان المدنيين المزيد من المعاناة، ينبغي أيضا أن ندرك أن تلك المدينة قد سقطت تقريبا وأن

أي إجلاء للسكان المدنيين، مهما كان منظما أو سلميا، ينبغي أن يعتبر ضربا من ضروب التطهير العرقي بالقوة الذي تسبب فيه الصرب ومن ثم يعتبر جريمة. وكل مساعدة تقدم لإجلاء محتمل لا يمكن أن يكون لها مبرر إلا إذا كانت تدخلا لإنقاذ السكان المدنيين من المذابح والقهر. وفي الوقت ذاته، فإن المسؤولين عن هذه الأعمال الوحشية - وأسمائهم معروفة جيدا لنا - ينبغي تذكيرهم بأنهم سيحاسبون بصفاتهم الشخصية عن أعمالهم.

والأحداث حول سريبرينيتسا ما هي إلا جزء من تطور عام مقلق بصفة خاصة. إن الجانب الصربي يرفض خطة السلم في البوسنة والهرسك. ومن المرجح جدا أيضا أن يرفض مرة أخرى وقف إطلاق النار في ٦ نيسان/أبريل في كرواتيا. إن القهر المفروض على الأغلبية الألبانية في كوسوفو قد بدأ يتعمق. وأقلية ساندياك وأقلية فويغودينا تخضعان لضغوط مستمرة. وأكثر من أي وقت مضى لا يستطيع المرء أن يتكلم عن احترام حقوقهما.

وبإيجاز كل ذلك يدل على أن سياسة القوة التي ينتهجها الصرب ضد أصغر وأضعف دولة في يوغوسلافيا سابقا مستمرة. وهذا يعني بشكل خاص استمرار حملة إبادة المسلمين الذين يمثلون أكبر مجتمع قومي في البوسنة والهرسك. وتشكل بلغراد المركز الفكري والمادي والسياسي لهذه الحرب، حرب الفوز القومي. والتوجيه الاستراتيجي لتلك الحرب ينطلق من تلك المدينة. والأسلحة التي تهرب السكان إلى حد إنهاكهم تصدر من هذا المركز. ومن هناك تصدر المساعدة المادية والبشرية، وأعني بذلك الوحدات شبه العسكرية التابعة لصربيا والجبل الأسود التي على الأقل تُمول وتُجهز وتنقل من بلغراد. ومن هذا المركز تصدر كذلك الدعاية والقومية المحمومة المسؤولة عن إبطال جميع المخاوف الأدبية تجاه السكان المدنيين من غير الصربيين.

وإذا نظرنا الى ما كان يحدث طوال ١٨ شهرا مضت، لابد لنا أن نجد أن الاستعداد المخلص لقبول حل سياسي يقوم على أنماط حلول صاغتها الهيئات الدولية المسؤولة عن تسوية الصراع واعتمدها المجتمع الدولي ككل، لم يكن موجودا أبدا لدى الطرف الصربي. ولم يبد الطرف الصربي في أي وقت من الأوقات استعدادا للوفاء بالتزاماته التي تعهد بها في مؤتمر لندن.

وهذا يمثل تحديا ضخما للمجتمع الدولي ومؤسساته. وقد استغلت الأخيرة دائما وأهين ممثلوها في الميدان مرة تلو الأخرى. وإن استمرار التفاوضي عن هذه الحالة من شأنه أن يهدد بفقدان المصداقية وأن تنجم عنه آثار تتجاوز حدود الصراع الحالي.

وإن فقدان المصداقية أمر وشيك إذ أن المجتمع الدولي ليس في وسعه التهرب من مسؤوليته في الحالة الراهنة. لقد تمكنت القيادة الصربية دون التقيد بضمير من استغلال إسهام حظر الأسلحة في زيادة إضعاف الأضعف. لقد تابع القادة الصربيون وضع استراتيجية التعويق، وكما لاحظنا اليوم، لم يتفاوضوا إلا بشكل ظاهري لمتابعة سياسة الغزو في هذه الفضون وأيضا للاستفادة من الصبر الذي أبداه المجتمع الدولي.

وينبغي أن نتوصل اليوم الى استنتاجات لا مفر منها في ضوء جميع هذه الحقائق. ولا يمكن السماح بتلك اللعبة التي يتبعها الصرب أكثر من ذلك. وينبغي أن ننهي تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة. وينبغي أن يصبح الآن ضمان البقاء المادي والسياسي للمجتمع الاسلامي في دولته، دولة البوسنة والهرسك، أولوية مطلقة.

وإذا كان هناك طرف مستعد حقا للنظر في حل سياسي على أساس انتصار عسكري للصرب، ينبغي أن تبذل مناقشة اليوم جميع الشكوك بأن سياسة القوة التي يتبعها الصرب لن تحظى مطلقا بالاعتراف الدولي. وينبغي أن تبلغ القيادة الصربية بكل وضوح بالثمن الذي سيتعين على صربيا أن تدفعه لقاء انتصار عسكري لن يكون مآله في المدى الطويل إلا الزوال. وعلى صربيا الآن أن تختار العودة في الوقت الحسن الى طريق مجتمع الدول المتحضرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها

الى سلفي والي.

المتكلم التالي هو ممثل ايطاليا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد سكيالوجا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أقدم

اليكم تهانثنا على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/ابريل. ونحن واثقون تماما بأن خصالكم وخبرتكم الدبلوماسية المعروفة ستمكنكم من قيادة أعمال المجلس بنجاح في هذه الفترة الصعبة.

واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بالسفير أوبراين ممثل نيوزيلندا على رئاسته النموذجية لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

تعتقد الحكومة الإيطالية أن الجزاءات الجديدة ضد صربيا والجبل الأسود، التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٨٢٠ (١٩٩٣)، تمثل ردا حازما وصحيحا وضروريا للأسف من جانب المجتمع الدولي على رفض صرب البوسنة لقبول خطة فانس - أوين للسلام، وعلى استمرار هجومهم العسكري على السكان المسلمين في سربرينيتسا وانتهاكاتهم الصارخة لحقوق الإنسان. وهذا إجراء كان لابد من اتخاذه، وقد حذر صرب البوسنة وحكومة بلغراد بشأنه تحذيرا واجبا، وهو يرمي إلى تحقيق هدفين: الثاني عن ارتكاب مزيد من العدوان العسكري وإقناع سلطات صرب البوسنة بالموافقة على خطة السلام والإسهام في تنفيذها للحفاظ على استقلال وحدة أراضي البوسنة والهرسك والاستقرار في البلقان.

وباعتبار ايطاليا الرئيسة الحالية لاتحاد أوروبا الغربية فإنها ستفي بالتزامها بضمان الإنفاذ الفعال والمنسق للجزاءات المعززة في البحر الأدرياتيكي.

ونرحب بالاتفاق الأخير، في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣)، بشأن وقف إطلاق النار في سربرينيتسا، ووزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في تلك المدينة، ونزع سلاحها، وإيصال الإمدادات الإنسانية وإجلاء الجرحى. وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن وزير خارجية ايطاليا، في رسالة إلى الرئيس كوسيتش، حثه على إنهاء القتال في شرق البوسنة، وبصفة خاصة في سربرينيتسا.

إن قرار الأمم المتحدة بتعزيز الجزاءات ينبغي أن يكون دليلا واضحا لصرب البوسنة على أن المجتمع الدولي لم يعد ينوي تحمل تحديد للقانون الدولي والمبادئ الدولية وهو التحدي الذي يبدو أنه مصحوب باعتقاد مضلل بأن ذلك سيتم دون عقاب. وإن قادة صرب البوسنة يجب أن يفهموا فوق كل شيء أنه لن يسمح لهم باحتلال أراض جديدة في الأيام السابقة لإنفاذ القرار ٨٢٠ (١٩٩٣). وفي الواقع، إذا لم تتوقف كل الهجمات العسكرية فورا، فسيضطّر المجتمع الدولي إلى النظر في إجراءات أخرى لفرضها، لا تستبعد، كملاذ أخير، مبادرات انتقائية ذات طبيعة عسكرية، ينبغي أن تتجنب بشكل واضح كل المعاناة التي لا لزوم لها من جانب السكان المدنيين. وفي واقع الأمر، أن مسار العمل الذي اعتمدته مجلس الأمن ليس موجها ضد السكان الصرب في البوسنة، ولا ضد سكان صربيا والجبل الأسود، ولكن ضد كل المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان والتحرّض على التعصب.

وأخيرا، نود أن نؤكد أنه لو اختار قادة صرب البوسنة إنهاء عدوانهم العسكري، والموافقة على شروط خطة اناس - أوين، والإسهام في تنفيذها بالكامل، فإن حكومة إيطاليا ستحبذ - كما أعلننا السلطات الفرد خلال مشاورات ثنائية - التخفيف التدريجي للجزاءات، وإعادة إدخال صربيا والجبل الأسود تدريجيا في المجتمع الدولي واعتماد خطة لإعادة تعمير المنطقة كلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

المتكلم التالي هو ممثل رومانيا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد فويكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب لكم ولباكستان عن تهانئنا على توليكم المنصب السامي، رئيسا لمجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل. إن قدرتكم الدبلوماسية الهائلة، وخبرتكم الثرية وقيادتكم الممتازة هي أفضل ضمان لأن يضطلع المجلس بنجاح بولايته في هذا الشهر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير اوبراين ممثل نيوزيلندا على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال المجلس خلال آذار/مارس.

إن انشغال رومانيا العميق بالحالة في يوغوسلافيا سابقا قد تم الإعراب عنه في العديد من المناسبات والحالات، بما في ذلك في مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

إن رومانيا بلد ذو مركز فريد في منطقتنا، لأنه لم يشن حرباً أبداً على أي شعب من شعوب يوغوسلافيا سابقاً. إن مناهمينا وسلوكنا يدعمها التاريخ ولا تشوبها بأي حال من الأحوال أية مصالح إقليمية أو غير إقليمية أيا كان نوعها. ورومانيا، باعتبارها دولة توفر دليلاً مستمراً وكاملاً على سلوك متوازن وعلاقات طيبة مع جميع الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة، عتدت العزم على زيادة دعم الجهود المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي لحل الأزمة اليوغوسلافية الأساسية، وإيقاف المواجهة العسكرية في جميع أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك.

إن حكومة رومانيا تؤيد خطة السلم للبوسنة والهرسك الواردة في تقرير الأمين العام عن محادثات السلم التي عقدها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً. وفي نفس السياق، تدعم رومانيا النشاط الذي يقوم به مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام، وكذلك التدابير التي تقوم بها المجموعة الأوروبية بالتعاون مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والقرارات الأخيرة التي اتخذها اتحاد أوروبا الغربية. وترحب رومانيا بالمبادرات السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة في هذا الصدد، وتتشاطر أملها في أن تؤدي خطورة الحالة في المنطقة إلى تحقيق توافق في الآراء بين أعضاء مجلس الأمن. وذلك الأمل في محله اليوم بشكل خاص بعد إصدار مجلس الأمن لقرار ٨٢٠ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

إن رومانيا تشعر بقلق وانزعاج بالفين إزاء حجم محنة الضحايا الأبرياء للصراع في جمهورية البوسنة والهرسك، ولذلك فإنها تحبذ تعاون كل العناصر الواقعية والمسؤولة في المنطقة التي يعد إسهامها ضرورياً لتهيئة الظروف التي يمكن أن تضمن حواراً سياسياً ولوضع حلول توفيقية قابلة للاستمرار تخدم مصلحة جميع الأطراف.

في الوقت نفسه، نرى أنه ينبغي توجيه الجهود لمنع توسع نطاق بؤر التوتر في ظل الظروف التي يحذر فيها بعض المحللين من وباء صراع عالمي. وتلك الجهود ينبغي أن تضمن وقفاً دائماً للقتال ويجب أن تركز الاتجاه ضد ظهور عناصر توتر جديدة يمكن أن تؤدي إلى تصاعد أزمة بالغة التعقيد.

بالنسبة لرومانيا، فإن الأولوية المطلقة هي التسوية السياسية للأزمة اليوغوسلافية. ورومانيا - باعتبارها أول بلد من غير أعضاء المجموعة الأوروبية تمثل في اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً في العام الماضي وفي الوقت الحاضر - أكدت دوماً أن التسوية السياسية هي البديل الوحيد المقبول لكل الأطراف المتنازعة. ولذلك فإننا نؤيد تماماً المطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى

جميع الأطراف والمعنيين الآخرين باحترام وقف إطلاق النار والاحجام عن أية أعمال عسكرية أخرى. ومجلس الأمن - بتوجيهه هذا المطلب - أظهر التزامه بالتوصل الى تسوية سلمية وعزمه على إنهاء هذا الصراع الذي امتلأ بالمآسي منذ بدايته.

ورومانيا، لاقتناعها بأن المجتمع الدولي عليه واجب تشجيع الأطراف علي التوصل الى تسوية سياسية، تعتد العزم على الاستمرار في عدم الانخراط في الصراع، وعلى تعزيز دورها كعنصر استقرار في المنطقة. ونحن نعتقد أن جميع البلدان المجاورة ينبغي أن تعمل بنفس الأسلوب والروح. ونحن - في رومانيا - نشعر بحساسية خاصة إزاء التطورات الخطيرة في يوغوسلافيا السابقة، ونرى أن على البلدان المجاورة مسؤولية كبرى بأن تتصرف بشكل يمنع تفاقم الصراع ويدعم الحل السياسي. ونرى أيضا أن الحل المنشود لن يكون قابلا للاستمرار إلا إذا روعيت فيه بشكل كامل الحقائق الأساسية في يوغوسلافيا سابقا. وبالفعل، فإن على جيران يوغوسلافيا والبلدان الأوروبية الأخرى والأمم المتحدة أن يبذلوا قصارى جهدهم لمساعدة الأطراف المعنية على التوصل الى اتفاق سليم ودائم.

لقد دلت التجربة الأخيرة على أن موقف رومانيا الخاص بالتقارب المتساوي من كل كيانات الدول المكونة ليوغوسلافيا سابقا يسر إرساء اتصالات مع كل الممثلين السياسيين الذين يمكنهم أن يحققوا إسهاما كبيرا في عملية بناء التوافق، ويوضحوا المسؤولية الإنسانية التي تقع على السياسيين لوقف الأحداث الأساسية في المنطقة.

على المستوى الدولي، تؤيد رومانيا أنشطة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بالآزمة اليوغوسلافية. ونحن نعتبر أن قرارات مجلس الأمن ينبغي أن تنفذها بحسن نية كل الأطراف المنخرطة والأخرى المعنية، وكذلك كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب ميثاق المنظمة العالمية. والحكومة الرومانية - من جانبها - تدعم دعما كاملا خطة فانس - أوين التي تبدو في الوقت الراهن المخرج الوحيد من الأزمة، والتي يمكن أن يمثل قبولها الكامل الواضح دون لبس من جميع الأطراف نقطة تحول حاسمة في الجهود الشاملة المؤدية الى تسوية سياسية سلمية.

ومن الجدير بالذكر أن نذكر أن الدبلوماسي الروماني الكبير نيقولايتوليسكو قال قبل

٦٤ سنة:

تكلم بالفرنسية:

"إنني على إقتناع كبير قائم على الملاحظة بأن الحرب ليست أبدا حلا للنزاع. إن الحرب في كثير من الأحيان - وهي الحرب التي ينتصر فيها - لا يمكن إلا أن تغير شكل المشكلة: سخط الغد يحل محل سخط اليوم. حرب تشن بإسم العدالة تتبعها حرب أخرى بإسم العدالة. وهكذا الى ما لا نهاية. وبأي ثمن؟ ثمن فادح يدفعه المجتمع الدولي بأكمله، بسبب الدوافع الانانية لواحد من أعضائه أو لعدد منهم".

(واصل الكلمة بالانكليزية)

في بيان أصدرته مؤخرا حكومة رومانيا، جرى التأكيد على أنه مع تضهم وجهة نظر قيادة الطرف البوسني الصربي التي تعني أن قبوله لخطة فانس - أوين يمثل بالنسبة له تضحيات كبيرة جديدة، فإن هذه التضحيات ستكون صغيرة بشكل لا يقارن مع الخسارة الفادحة في الأرواح البشرية الناجمة عن استمرار النزاع. وبنفس الطريقة فإن حكومة رومانيا وجهت نداء إلى جيران يوغوسلافيا سابقا، ودول المنطقة وبلدان أخرى تتعلق بممارسة كل نفوذها على أطراف الصراع لتحقيق إسهام إيجابي لإيقاف أعمال العنف ومنع خطر امتداد الصراع وتعزيز التسوية السياسية للمشاكل القائمة.

وفيما يتصل بقرارات مجلس الأمن، فإن بلادي تلتزم بحسن نية بالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وينبغي أن نذكر أن رومانيا كانت أول بلد طلب إليه أن يقوم بالرصد الدولي للتقيد بالحظر على حدودنا الدانوبية مع يوغوسلافيا سابقا. ومؤخرا، أعربت رومانيا عن استعدادها لزيادة عدد مراقبي بعثة المساعدة على رصد تنفيذ الجزاءات. وفي نفس المجال تشعر رومانيا بالامتنان للولايات المتحدة الأمريكية لإرسالها إلينا بعض قوارب الدورية للمساعدة في رصد الحظر على الدانوب. وتجري مشاورات مع اتحاد أوروبا الغربية حول شروط المساعدة التقنية التي يقدمها لرومانيا وبلدان أخرى واقعة على الدانوب.

إن موقف رومانيا بشأن الموضوع محل النظر يتسق اتساقا كاملا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيستمر سلوكنا على ما هو عليه رغم العواقب السلبية الكبيرة التي تنبع من التقيد بالجزاءات على مسار الإصلاحات الاقتصادية في رومانيا. إن تنفيذ القرار ٨٧٠ (١٩٩٣) سيولد صعوبات اقتصادية أخرى لبلادي. والحكومة الرومانية - وهي تشير إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

تعرب عن أملها في الحصول على دعم المجتمع الدولي لتعريف أشكال محددة للتعويض لحل الصعوبات الاقتصادية التي سبقتها الامتثال للنظام الجزاءات. ومما يشجعنا في هذا الصدد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً بشأن تلك المسألة ونأمل أن تكون المشاورات المقبلة بمقتضى المادة ٥٠ من الميثاق مثمرة لرومانيا.

إننا نرى فائدة كبرى في قرارات مجلس الأمن التي تتناول البعد الإنساني للآزمة اليوغوسلافية. ونشعر بقلق عميق إزاء العدد الكبير من الضحايا الأبرياء والمشردين الذين اضطروا إلى ترك ديارهم وممتلكاتهم. وفي هذا الصدد، نشاطر السيد سيروس فانس الرأي الذي أعرب عنه أمام هذا المجلس بأنه ينبغي القيام بكل شيء ممكن لتوصيل المساعدة والإغاثة الإنسانية للطوائف المعذبة في البوسنة والهرسك، ونعتقد أيضاً أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية لا يمكن التسامح فيها. وفي الوقت الحاضر، تنظر الحكومة الرومانية في إمكانية استقبال عدد محدود من اللاجئين من مناطق الصراع، وبخاصة الأطفال. ونحن على اتصال في هذا الشأن مع مكتب جنيف المنفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وما زلنا على ثقة بأنه، من خلال الجهود الجديدة والمثابرة، يمكن الاهتداء الى الحلول السليمة لوقف صراع من قبيل العبث أن يستمر. وكما كان الحال في الماضي حينما كانت رومانيا عضوا في هذه الهيئة، نعتقد أن وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة شرط أساسي لنجاح مساعيه. كما أننا على اقتناع بقيمة الجهود التي سي بذلها الأمين العام، وسننتظر بأمل تقريره الى مجلس الأمن كما هو مطلوب في الفقرة ٨ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣).

في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣، ذكر الأمين العام بطرس بطرس غالي ما يلي:

(تكلّم بالفرنسية)

"ما من شك في أننا في السنوات الأخيرة عثرنا على سبب للأمل، وبخاصة عندما جاء تحطيم عقلية التكتلات متزامنا مع انهيار حائط برلين الذي كان رمزا محزنا لها. ورأى البعض أن نهاية هذه المواجهة تعني فجر عالم يسوده السلام. بل إنهم بسذاجة رأوا فيه أيضا قمة التاريخ. ولكن التطورات سرعان ما جعلتنا أكثر واقعية. وفي وقت قصير للغاية أصبح الأفق ملبّدا بشكل غريب". (SG/SM/4979، ص ٢)

(تكلّم بالانكليزية)

ونحن على ثقة بأن السُحُب ستبتدّد وبأن الوضع في يوغوسلافيا السابقة سيعود الى حالته الطبيعية، بما يعيد السلم والاستقرار الى تلك المنطقة المضطربة. ويحدو رومانيا وطيد الأمل في أن يتسنى التوصل الى حل عادل ودائم يتسق مع تطلعات كل الأمم المحبة للسلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على العبارات الرقيقة التي

وجهها الى سلفي وإلي.

المتكلّم التالي على قائمتي هو ممثل أفغانستان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه.

السيد فرهدي (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، سيدي الرئيس، أنني

أعرفكم شخصيا منذ أكثر من مقد من الزمان، كما أعرف المبادئ الأخلاقية السامية التي تعتزون بها، وقدرتكم المرموقة على التعامل مع الأمور البالغة الصعوبة. أهنيكم على حسن قيادتكم ورئاستكم للمجلس.

إن دولة أفغانستان الإسلامية، انطلاقاً من سياستها، تؤيد، في مثل هذه الحالات، جهود مجموعة عدم الانحياز، وبالأذات جهود جماعة عدم الانحياز في مجلس الأمن، التي تضطلعون فيها بدور كبير، سيدي الرئيس، وكذلك جهود منظمة المؤتمر الإسلامي، وجهود الأمم المتحدة - بطبيعة الحال. ومن ثم، تؤيد أفغانستان تمام التأييد القرار ٨٢٠ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل الذي يحدد المشاكل، بطريقة ما، ويضع لها قائمة، ويوفر لها، إلى حد ما، بعض العلاج. ولكن إذا كانت أفغانستان توافق على القرار ٨٢٠ (١٩٩٢)، فإنها أيضاً تعترف بأنه الحد الأدنى لما يمكن القيام به لحماية مصداقية الأمم المتحدة التي يجب ألا تستسلم مرة أخرى لقوى العدوان.

إننا نجد أن الجزاءات الكثيرة المذكورة في القرار قد لا تكون كافية تماماً. فلا يزال في النص شيء من بقايا التدابير الفائرة، وشيء من التردد وشيء من بقايا ما كان يسمى بالواقعية في بعض البلدان القوية، تلك الواقعية لا تفعل شيئاً سوى إعطاء الفرصة لصرب البوسنة.

إننا في أفغانستان نعرف ذلك، لأننا على مر ١١ عاماً عايشنا مواقف كثيرة مماثلة. ورئيس مجلس الأمن ذاته خبير بتاريخ الحرب في أفغانستان، ويعرف مدى التشابه بين ما يحدث اليوم في البوسنة وما حدث في أفغانستان: هجوم على سيادة دولة وعلى سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والاستيلاء على الأراضي بالقوة الفاشمة. ذاك هو وجه التشابه. وبالطبع، هناك قتل المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال بوحشية بالغة. لقد خسروا في أفغانستان ١,٧ مليون شخص بهذه الطريقة. والمشكلة الأخرى هي مشكلة المشردين التي تجعل هذه الحالة تماثل حالة أفغانستان: طرد الناس وإجبارهم على الهرب من ديار آبائهم وأجدادهم.

إن حجم هذه المأساة الإنسانية يذكرنا بمأساة أفغانستان. إلا أن الحرب في البوسنة في بعض جوانبها فاقت مأساة حرب أفغانستان. بل أن تعبير "التطهير الإثني" ليس دقيقاً حتى من الناحية اللغوية. فواقع الأمر أن ما يحدث هو ببساطة عملية إبادة على أساس الدين. ومن هنا فإنه يمثل عودة إلى أكثر

أساليب العصور الوسطى وحشية. ونحن جميعا، بطبيعة الحال، نعرف أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكما ابتدائيا أعلنت فيه أن هناك أساسا كافيا للقول بأن انتهاكات لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها يجري ارتكابها ضد مسلمي البوسنة. هناك إذن انتهاكات خطيرة للقانون الانساني الدولي، والقادة المسؤولون عن تلك الجرائم معروفون للجميع.

وبطبيعة الحال، وحيث أنني ذكرت العصور الوسطى، فلنتذكر أن العدوان اليوم ضد المدنيين - القتل وسياسة الإبادة - يرتكب بأحدث الأسلحة، بالإضافة الى أحدث التكتيكات العصرية، وهي الدعاية المناقطة لقادة صرب البوسنة الساعين الى الهيمنة.

وعودة الى الحرب في أفغانستان أقول إن هناك فرقا آخر هو ما يمارسه صرب البوسنة بشكل منهجي من احتجاز واغتصاب للنساء على نطاق جماعي، وهذا شيء فظيع، بينما يرى بعض قاداتهم أن هذه الجريمة ما هي إلا وسيلة لفرض أخلاقيات الفزاة. وهذا يمثل إهانة لشرفنا جميعا.

والآن، هناك بالطبع خطة السلام التي، لا تعوض، طبعاً، الضحايا من المسلمين في البوسنة بصورة كافية؛ بل إنها تكافئ في كثير من الحالات العدوان الإقليمي للبوسنيين الصرب. لقد أخذت في الحسبان عند إعداد هذه الخطة بعض الآراء التوسعية لقادة البوسنيين الصرب، مع ذلك قبل البوسنيون الكروات والبوسنيون المسلمون بها، كما قال ممثل البوسنة والهرسك اليوم، بوصفها أداة ضرورية. لكن رفض البوسنيين الصرب قبول الخطة يثبت أنه كان من الخطأ أن نكون متفاوتين بالتحدث إلى البوسنيين الصرب عنها، وأنه لم تكن هناك جدوى من أخذ مطالب البوسنيين الصرب في الحسبان في عملية إعداد خطة السلام.

ماذا حدث في الأيام القليلة الماضية في سريبرينيتسا؟ لقد شن البوسنيون الصرب، بعد أن تعهدوا في البداية بعدم إطلاق النار، ثم أطلقوا النار، هجوماً كبيراً بالمدفعية وقتلوا المدنيين، وادعوا بعد ذلك بلا حياة أنهم لم يفعلوا شيئاً - وما زالوا ينكرون. هذه هي الحقائق. ولذلك، وبغية انتقاذ شرف الجميع هنا، أعتقد أن هناك حاجة إلى استخدام القوة الجوية ضد الخطوط العسكرية الصربية من جانب أي بلد أو مجموعة أو حلف أو منظمة قادرة على القيام بذلك وتزعم أنها تحمي حقوق الإنسان والعدالة. القضية قضية شرف: لا بد لنا أن ندرس كيف يمكن اتخاذ خطوات عاجلة لقصف وحدات المدفعية التابعة للبوسنيين الصرب قبل أن تقتل المزيد من النساء والأطفال وتجرح كثيرين آخرين.

لقد أثيرت نقاط هامة في البيانات التي أدلى بها قبل أخذي الكلمة. وإذني واثق من أنكم، سيدي الرئيس، والمجلس، ستدرسون جميع المقترحات الهامة التي قدمت اليوم علاوة على ما جاء في القرار ٨٢٠ (١٩٩٣). وبالطبع حظيت الكثير من النقاط بتأييد الكثير من الوفود، وهي تتصل بالإجراءات الملزمة والتدابير الفعالة، بما فيها الإجراءات العسكري، التي ينبغي اتخاذها، أولاً، بغية السيطرة على الأسلحة الثقيلة لدى البوسنيين الصرب وتحييدها؛ وثانياً، قطع خطوط الإمداد من صربيا والجبل الأسود - واسمها بذلك لأن اسم "يوغوسلافيا" غير قانوني - التي تصل إلى البوسنة؛ وثالثاً، الإعلان بوضوح أن حظر السلاح لا يحرم الجانب المعتدي عليه - أي البوسنيين المسلمين - من حقهم المشروع في الدفاع عن النفس. ويجب أن يتاح للبوسنيين المسلمين أن تفك قيودهم، أن يحصلوا على السلاح ويدافعوا عن أرواحهم وعن شرف الإنسانية؛ رابعاً، يجب إنشاء محكمة لجرائم الحرب وفقاً لوثائق الأمم المتحدة المتاحة لدينا؛ خامساً، يجب إنشاء لجنة في الوقت المناسب لتقييم الدمار، بكل أشكاله، الذي لحق بالبوسنيين المسلمين، بغية التأكد من تعويضات الحرب التي سيدفعها المعتدون وبلغراد.

وأجد في مقترحات ممثل سلوفينيا التي قدمها هنا بعض النقاط المثيرة للغاية؛ أن السلوفينيين يعرفون المسألة كل المعرفة، لكونهم بلدا مجاورا. ولكنهم أيضا يطلبون الحد الأدنى. وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة، فأنا أعلم أن بلدانا كثيرة تؤيدها؛ ولكن يجب أن تسبقها جهود محددة - جهود من جانب مختلف البلدان ومن جانب الأمم المتحدة - لأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يجب ألا تصبح محفلا للتكتيكات التسوية، ونحن نعرف مدى خبرة قادة الصرب البوسنيين في تكتيكات التسوية. ويجب أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سبيلا للقيام بجهود خطيرة من جانب جميع الدول ضد ما أصبح عارا يمس شرف الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل أفغانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفد بلادي، يشرفني أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل. أن مهاراتهم الدبلوماسية البارزة تمكنكم من توجيه هذا المحفل لتخطي العقبات الصعبة العديدة في مداولاته في الأيام الأخيرة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق للجهود الدؤوبة التي بذلها سلفكم السفير تيرينس أوبراين، ممثل نيوزيلندا، وحنكته والطريقة الحكيمة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. "إن المجتمع الدولي بأسره قد تعرض إلى الإهانة عن طريق ارتكاب سلسلة من الأعمال الوحشية ... أيها الزملاء أعضاء مجلس الأمن ... إننا نجتمع في فترة حاسمة من التاريخ. بوسعنا أن نسخر انتهاء الحرب الباردة لتجاوز النمط الكامل لتسوية الصراعات بالقوة أو أن ننزلق إلى الوراء بالدخول في صراعات إقليمية متزايدة الهمجية، تكون فيها الغلبة للقوة ... وببساطة، إنه خيار بين الصواب والخطأ". (S/PV.2964، الصفحات ١٠١-١٠٥).

إن هذه الكلمات الشجاعة، التي تنطبق تماما على الوضع المأساوي السائد في جمهورية البوسنة والهرسك، وتمثل بالفعل الرد المناسب على العدوان الصربي الوحشي، قالها بالفعل أمام أعضاء مجلس الأمن جيمس بيكر الثالث بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. لقد اختار العالم عندما قرر مواجهة العدوان العراقي على الكويت بين الصواب والخطأ ولم يقف مكتوف الأيدي. ولكنه الآن ليس على استعداد لاتخاذ الإجراء الحاسم.

ومن نافلة القول إن الأمم المتحدة بذلت جهودا جبارة لوقف إراقة الدماء في البوسنة والهرسك وتخفيف معاناة السكان المعذبين. ولكن العبارات والدواء لا يكفيان. ومن سوء الحظ أن العبارات القوية في السنتين الأخيرتين، أثناء العدوان الصربي على كرواتيا والبوسنة والهرسك، لم تتبع إجراءات قوية. ففي الوقت الذي كان فيه مجلس الأمن يصدر القرارات، وقد بلغ عددها ٣٧ قرارا حتى الآن، كانت القوات الصربية المتوحشة "تنفذ" "التطهير الإثني" وتنحت بالدم حدود "صربيا الكبرى".

إن الأهوال التي حدثت في سريبرينيتسا لم تكن مفاجئة لمن شاهد الدمار الذي لحق بفوكوفار وذبح الجنود والمدنيين من الجرحى الكرواتيين الأسرى. والقبور الجماعية فيما حول فوكوفار هي نذير مروع لما سيحدث بعد أن تجتاح القوات الصربية سريبرينيتسا وغيرها من المدن في البوسنة والهرسك. ولكن ليست البوسنة والهرسك وحدها فحسب في خطر، فالأمن والاستقرار الأوروبي كله سيتقوض إلى حد خطير ما لم تكبح الفاشية الصربية على الفور وما لم يحاكم مجرمو الحرب التابعون لها. وفي سريبرينيتسا لا بد لمجتمع الأمم أن يدافع عن نظام ما بعد الحرب الباردة العالمي الجديد وعن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا من أجل الذين يعانون فحسب وإنما من أجل الأجيال القادمة أيضا.

وفي هذه اللحظة تقتصف المدافع الصربية أهدافا مدنية في سراييفو وفي جميع أرجاء البوسنة والهرسك. وهي تقتصف أيضا المدن الكرواتية على طول الساحل الأدرياتيكي وفي داخل البلاد. ومنذ بضع ساعات قُصفت الساحة الرئيسية لبلدة سيبينيك الكرواتية الساحلية قصفا شديدا دفعة واحدة من قواعد الإطلاق المتعددة الصواريخ. وقد نجم عن هذا الهجوم المتوحش موت إثنين من المدنيين وجرح ١١ آخرين إصابات اثنين منهم فتاة.

طوال عدة أشهر والعدوان الصربي الملفوف بغلاف شفاف من البلاغات الزائفة عن السكان الصربيين المهددين بالخطر والمحتاجين للحماية بأي ثمن، لا يواجه أي تحد من جانب المجتمع الدولي. ونتائج جميع هذه التنازلات العقيمة والاستجابات غير الكافية تكمن في المقابر والخراب الذي يمتد من فوكوفار وزادار ودوبروفنيك وأوسيجك، إلى سراييفو وغوازه وسريبرينيتسا. والرد الصربي الوحيد على مطالب مجلس الأمن كان حتى الآن المد الذي لا ينتهي من اللاجئين المذلولين ومعسكرات الموت والنساء المغتصابات والسجناء المقتولين والتجاهل لأبسط قواعد القانون الدولي الانساني.

كم من مرة ذكر بوضوح وعلى الملأ أن اللغة الوحيدة التي يفهمها المعتدي الصربي هي لغة القوة؟ لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ قراراً يعبر عن التصميم على إحلال السلم في جمهورية البوسنة والهرسك وكذلك الحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ولكن حتى الآن لم يتحقق أي من هذه الأهداف. وفي الفقرة السابعة من منطوق القرار المذكور، حثت الجمعية العامة مجلس الأمن على النظر في التدابير، على أساس عاجل، في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لوقف العدوان الصربي، بما في ذلك رفع حظر الأسلحة. ولقد مضى موعد الخامس عشر من كانون الثاني/يناير منذ وقت طويل، والنتائج الوحيدة حتى الآن لم تكن إلا المزيد من التدمير والمزيد من الأراضي "المطهرة إثنيا" على يد القوات الصربية القاتلة. لقد عانت جمهورية كرواتيا معاناة مريعة من العدوان الصربي، ولا تزال تتعرض لهجمات مستمرة من الوحدات الصربية شبه العسكرية التي احتلت أجزاء من الأراضي الكرواتية. والمحاولات التوسعية الرامية إلى إنشاء ولايات صربية داخل جمهوريتي كرواتيا والبوسنة والهرسك وضمتها إلى صربيا، تتعارض وجميع المبادئ التي يستند إليها سلم العالم واستقراره. إن كون المتطرفين الصربيين يرفضون صراحة احترام قرارات مجلس الأمن الرئيسية، والتأكيد على الالتزام بكفالة احترام سيادة جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وسلامتهما الإقليمية، يستتبعان وجوب اتخاذ الأمم المتحدة الاجراء الملائم. وعملية قوة الأمم المتحدة للحماية لا ينبغي أن تستهدف وقف الأعمال العدائية فحسب، وإنما أيضاً الحماية الأكيدة لسيادة الدولتين العضوين في الأمم المتحدة المتعرضتين للعدوان الأجنبي ولسلامتهما الإقليمية.

ما هو سبيل الخلاص من هذه الكارثة الانسانية والأخلاقية والسياسية في البوسنة والهرسك؟ إن الاجابات بسيطة ويمكن إيجادها بسهولة: علينا أولاً أن نوقف العدوان الصربي مستخدمين جميع الوسائل اللازمة؛ وعلينا ثانياً أن نبدأ في تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع، وعلى جميع الأطراف ثالثاً أن تقبل بخطة السلم التي اقترحتها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً. وتؤيد كرواتيا تأييداً قوياً خطة السلم المقترحة للبوسنة والهرسك والتي لا بد أن تنفذ بطريقة تحمي المصلحة المشروعة لجميع الأمم الثلاث التي تشكل تلك الجمهورية. لقد كان الكرواتيون في البوسنة والهرسك أول من وقّع على جميع عناصر خطة فانس - أوين، وهم على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذها.

إننا نأسف صادقين للاصطدامات المأساوية الأخيرة الحاصلة بين قوات الكرواتيين والمسلمين في وسط البوسنة والناجمة عن التوتر البالغ السائد في المنطقة بأسرها ونتيجة لعدم تنفيذ خطة فانس - أوين. إن هذه الأحداث المحزنة مثال آخر على مدى أهمية التعجيل بعملية السلم والبدء الفوري بتنفيذ خطة فانس أوين. وستبذل الحكومة الكرواتية كل ما يمكنها للمساعدة على حسم الحالة الخطيرة السائدة في وسط البوسنة ووقف القتال بين القوات الكرواتية والمسلمة المتحالفة. فهذا القتال لا يستفيد منه إلا المعتدي الصربي. وتؤيد كرواتيا تأييدا راسخا الاتفاق المشترك بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية، الذي تم التوقيع عليه بالأمس بين رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، على عزت بيغوفيتش، ورئيس الطائفة الكرواتية في البوسنة والهرسك، ماتيه بوبان.

من الواضح أن الحالة السائدة في البوسنة والهرسك ترتبط ارتباطا قويا بما يحدث في الأجزاء المحتلة من جمهورية كرواتيا. فالجمهوريتان تتعرضان للعدوان الصربي الذي تخطط له أرفع الأوساط السياسية والعسكرية في بلغراد. هذه هي الحقيقة التي ينبغي أن يأخذها مجلس الأمن في اعتباره وهو يحدد الأعمال المستقبلية التي ستقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية. لا بد أن تكون الخطوات الأولى الجوهرية هي تجريد الوحدات الصربية شبه العسكرية من الأسلحة بالكامل، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعية لجميع اللاجئين، وحماية الحدود الدولية لكرواتيا والبوسنة والهرسك، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نؤيد إنشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك تكون تحت حماية الأمم المتحدة بالكامل. ولكن تخفيف المعاناة الإنسانية الفظيعة لا يكفي: فتعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وتغيير طبيعة قوات الأمم المتحدة من قوة لحفظ السلم الى قوة لصنع السلم قادرة على الوفاء بجميع الأهداف المؤكد عليها في قرارات مجلس الأمن خطوة أساسية صوب تحقيق السلم والاستقرار في البلقان.

وترحب كرواتيا بقرار مجلس الأمن ٨٧٠ (١٩٩٣)، الذي يفرض جزاءات جديدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ويهدف الى إرهاب الآلة الحربية الصربية وإثلام حدة النزعة الوطنية الفتاكة لأساطين الحرب الصربيين. وترحب على الأخص بالفقرة ١٢ من منطوق هذا القرار، التي تعطي الحكومة الكرواتية سلطة على الاستيراد والتصدير والعبور في المناطق المشمولة بحماية الأمم

المتحدة، مؤكدة بذلك على سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الاقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويبين مجلس الأمن بشكل قاطع في قراره ٨١٥ (١٩٩٣) أن المناطق المشمولة بالحماية هي جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية كرواتيا، ونُشيد بتلك الفقرة بوصفها خطوة ملموسة في التأكيد العملي لتلك الحقيقة. " يجب على مجلس الأمن أن يتخذ على الفور، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، أقوى التدابير الممكنة ضد المعتدين الصرب. وإذا لم يكن العالم مستعدا لهذا بعد، فيجب على الأمم المتحدة عندئذ أن تقوم على الأقل برفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك، ويجب على العالم أن يوفر للكرواتيين والمسلمين الفرصة ليدافعوا بنجاح عن حريتهم وكرامتهم الانسانية. إن الحق المشروع في الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة يجب ألا تكبله البرغمانية السياسية المريبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي

وجهها إلى سلفي وإلى.

المتكلم التالي هو السيد إنجن أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه المجلس إليه الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد أنساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود، في هذه المناسبة

الجليلة، أن أغتنم الفرصة لأقدم ببالغ الأسى إلى تركيا حكومة وشعبا تعازي منظمتي للوفاة المفاجئة لصاحب الفخامة السيد ترغوت أوزال، الرئيس الثامن لجمهورية تركيا ورجل الدولة الكبير الذي كان يتحلى ببعد النظر وعظيم التسامح وصفات القيادي البناء.

واسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم منكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة البالغة الصعوبة. وإننا بالتأكيد على ثقة في أن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الاحترافية المشهوددة ستسهم جيدا في الوفاء، على نحو ناجح، بالمهام الصعبة التي يواجهها المجلس حاليا. إن الفضل في عرض هذه المسألة على المجلس اليوم، بعد تأخير دام قرابة سنة، يعود إلى جهودكم الشخصية وجهود مجموعة عدم الانحياز وفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

أود أن أغتنم الفرصة لأتقدم بالشكر إلى سلفكم الممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير تيرانس كريستوفر أوبراين، على أدائه القدير في توجيه أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس.

أخيرا وليس آخرا، أود، سيدي، أن أقدم التحية من خلالكم إلى السيد سايروس فانس واللورد أوين، وهما الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وإلى جميع الأفراد البواسل في قوة الأمم المتحدة للحماية الموجودين في المنطقة، وإلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين السيدة أوغاتا، على جهودهم الانسانية الشجاعة، بالإضافة إلى المنظمات الانسانية الدولية الأخرى المرتبطة والمعنية بتوفير الإغاثة والمساعدة لآلاف المعذبين في البوسنة وأنحاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي تشعر بالقلق العميق والاحباط والغضب إزاء التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، وقد بذلت جهودا وافرة لاستعادة السلم وتعزيز المصالحة منذ بداية هذه الأزمة. إن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد حامد الغابد، قام شخصيا بزيارة سراييفو وزغرب في الآونة الأخيرة وأجرى اتصالات كما عقد اجتماعات مع الأطراف المعنية.

وفي البيان الذي أدليت به أمام الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، عرضت بالتفصيل جميع الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الاسلامي، وهي عضو نشط في اللجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، فيما يتعلق بهذه الحالة المأساوية التي هي مصدر قلق وحزن عميقين لمنظمة المؤتمر الاسلامي منذ البداية. وسأحاول في هذه المرة أن أوجز وأركز على الأمور الجوهرية المطلوبة بإلحاح لعلاج محنة شعب البوسنة والهرسك، إذا أمكن ذلك في هذه المرحلة.

إن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي يعتبر أن قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٩٩٣) بشأن سربيرينيتسا اللذين اتخذوا خلال نهاية الأسبوع غير ملائمين وغير كافيين. ولو اتخذوا في وقت سابق، لكان فيهما نفع. ولقد أعرب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي عما يشعر به العالم الاسلامي من ألم وسخط وصدمة حيال الموقف الضعيف لمجلس الأمن حيال استمرار الحصار والقصف المجرم من جانب القوات الصربية على سربيرينيتسا التي توشك على السقوط أو أن "تتطهر عرقياً".

لقد شجب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي حقيقة أن الجهود التي تبذلها المجموعة الاسلامية لدى الأمم المتحدة في نيويورك في سبيل وضع حد للعدوان الصربي لم تؤت ثمارها حتى الآن نتيجة مراوغة بعض الدول والتهرب من تحمل المسؤولية، وهي أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد منع مسلحها المجلس من اتخاذ التدابير الكافية الملائمة في الوقت المناسب لوقف الحرب في البوسنة والهرسك. وبالنسبة إلى منظمة المؤتمر الاسلامي، فإن سقوط سربيرينيتسا وهي المسماة مقاطعة إسلامية بموجب خطة فانس - أوين، سيكون إيذاناً بإخفاق ما يجري من جهود السلم المتعلقة بالبوسنة والهرسك تحت رعاية الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه الأمور المأساوية تشكل إهانة لسلطة الأمم المتحدة وتستلزم إعادة تقييم لصلاحية وفعالية مبدأ الأمن الجماعي الذي عُلّق عليه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة آمالهم في بناء عالم يكون بمنأى عن ويلات العدوان. وقد لاحظنا أيضاً أن هناك بعض الأعضاء الدائمين تذرعوا، الواحد تلو الآخر، بالصعوبات على الأرض، ومخاطر اتساع نطاق الصراع، وإراقة الدماء على نطاق أوسع، بغية منع المجلس من اتخاذ تدبير قوي لوضع حد للعدوان الصربي على البوسنة والهرسك.

واليوم، إذ تستمر الإبادة الجماعية "والتطهير العرقي" على عنفهما، وإذ تتعرض الجوامع والكنائس الكاثوليكية للتدمير ويُجبر المدنيون على الفرار خوفاً من الموت، وإذ لا تزال معسكرات التعذيب قائمة وهي تتلقى محتجزين جددًا في كل الاوقات، وإذ تتعرض عشرات المدن البوسنية لقصف وحشي من جانب قوات الصرب، وإذ يقع الآلاف من المسلمين ضحية المجازر وتُفتصب النساء، فإن هذه البلدان نفسها ترى

أن إجراء استفتاء في بلد آخر هو سبب كاف لمنع مجلس الأمن من اتخاذ تدابير تتطلبها مثل هذه الحالة بغية صون السلم والأمن الدوليين. إن العالم الاسلامي لا ولن يقبل بعد الآن بمثل هذا المفهوم المشين للشرعية الدولية ولدور مجلس الأمن.

لقد كان يحدونا الأمل في أن هؤلاء الذين عارضوا اتخاذ تدبير فعال من جانب مجلس الأمن إزاء العدوان المجرم الذي تقع ضحيته البوسنة والهرسك، واعتمدوا على ما يكمن لدى الصرب من نزعة سلمية، قد أدركوا اليوم خطأ نهجهم وعدم جدواه. إن المسألة المعروضة على المجلس اليوم لم تعد تتطلب اتخاذ إجراء بعزل صربيا أو فرض جزاءات اقتصادية جديدة عليها، مثلما يفعل القرار ٨٢٠ (١٩٩٢). إن المجرى المأساوي للأحداث يتطلب عملاً قوياً وحازماً من جانب مجلس الأمن إذا ما كان الهدف فعلاً منع إبادة مئات الآلاف من المسلمين ووقف الحرب في البوسنة والهرسك.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي، وفقاً لإرادة الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي كما انعكس ذلك في قرار الجمعية العامة ١٢١/٤٧، تدعو إلى رفع حظر الأسلحة الجائر المفروض على البوسنة والهرسك، واتخاذ تدابير عسكرية فعالة تحت رعاية مجلس الأمن لوضع حد للعدوان الصربي. وهذه تتضمن، في جملة أمور، وجوب أن تقطع الأمم المتحدة خطوط الامداد التي تأتي بالأسلحة والأفراد من صربيا والجبل الأسود، وأن يتسع نطاق ولايتها بحيث توضع جميع الأسلحة الثقيلة تحت إشراف المجتمع الدولي. إن هذا يتطلب الترتيبات العسكرية لخطة فانس - أوين التي كانت إحدى الوثائق التي وافقت عليها جميع الأطراف. ولقد أيد فعلاً هذه الخطة بشدة أعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن وأعدوا مشروع قرار لمجلس الأمن يخول باتخاذ تدابير إضافية مناسبة لوضع الأسلحة الثقيلة تحت الاشراف وإلا تحييدها.

وفي الختام، تطرح منظمة المؤتمر الاسلامي مرة أخرى على المجلس هذه الحالة الانسانية التي ربما سترتب عليها عواقب لم يسبق لها مثيل وذلك إذا لم تجر معالجتها بطريقة سريعة ومناسبة وفعالة. إننا نتوقع بل نطمح اتخاذ إجراء محدد دون إبطاء، يكون على شكل تدابير دقيقة أشرت إليها، وفعل ذلك عدة متكلمين آخرين غيري، في البيانات التي أدلينا بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المراقب عن منظمة المؤتمر الاسلامي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة. الجلسة المقبلة لمجلس الأمن المخصصة لاستئناف النظر في البند المدرج في جدول الأعمال ستعقد غدا، الثلاثاء، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢، الساعة ١١/٣٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠